SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

الصراع والمناخ: الحاجة إلى العدالة الانتقالية الخضراء في اليمن

الصراع والمناخ: الحاجة إلى العدالة الانتقالية الخضراء في اليمن

محمد الحربي

17 فبراير، 2025

تعليق الصورة: قناة السائلة المرصوفة بالحجارة بالقرب من صنعاء القديمة تغمرها الفيضانات في 22 أغسطس 2024 بعد هطول أمطار غزيرة // صورة لمركز صنعاء.

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

جميع الحقوق محفوظة © 2025، لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية.

شكـر وتقديـر

ساهم العديد من الطلاب والمشرفين من مركز سميث فاميلي لدراسات حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا بإعداد هذا التقرير. نخص بالشكر مارغريت أجوك وكارلي ويست، اللذان ساهما منذ العام 2022 وحتى العام 2023، في وضع تصوّر للمشروع وإجراء الأبحاث والتحليلات؛ وكذلك ناتالي سميث وصموئيل سونتاغ وكريسلين جويس تمبل وسوغاندا ياداف، ممن ساهموا في إجراء الأبحاث وصياغة التقرير خلال الفترة 2023 - 2024. خلال عامي 2024-2025، ساهمت ثيودوسيا كاتيسابس وصفية سوثي وطالبة غير محددة الهوية، في إعداد التوصيات وتحرير محتوى التقرير ووضع اللمسات النهائية عليه. كما نتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذة والمشرفة في المركز سارة نوكي، وإلى بسام خواجة ولونا بورجيس، اللذان شاركا في كتابة التقرير، وإلى عدد من أعضاء فريق مركز صنعاء ممن ساهموا في إعداد هذا التقرير، بمن في ذلك قسم الإنتاج المعرفي والفريق المعني بِملفي العدالة الانتقالية والبيئة، بالإضافة إلى شبكة من الممارسين والخبراء وأصحاب المصلحة اليمنيين المختصين في قضايا البيئة والعدالة الانتقالية.

جدول المحتويات

شكـر وتقديــر 3

الملخص التنفيذي 5

توصيات موجهة 6

1. مقـدمـة 7

أ. المنهجية 9

2. تغير المناخ يشكل تهديداً للسلام والاستقرار في اليمن 10

أ. الأضرار البيئية تؤدي إلى الصراع في اليمن 11

ب. الصراع يخلق الأضرار البيئية ويزيد من تفاقمها 12

معالجــة الأضرار البيئيـة وتغيـر المنـاخ في إطـار العدالة الانتقاليـة في اليمن .. 14

أ.معالجة الأزمات البيئية لضمان السلام المستدام 15

ب. معالجة الأضرار البيئية من أجل إنجاز العدالة الحقيقة 16

ج. معالجة قضايا البيئة والمناخ لتعزيز العملية الانتقالية في اليمن 16

د. معالجة الأضرار البيئية للوفاء بالالتزامات بموجب القانون الدولي 17

4. رؤىً مقارنــة: بعض الممارســات المبتكــرة لتحقيق العدالة الانتقالية الخضراء 19

أ. اتفاقيات السلام 19

ب. عمليات البحث عن الحقيقة 20

ج. جبر الضرر 21

د. المساءلة 22

هـ. تخليد الذكرى 22

و. الإصلاح القانوني والمؤسسي 23

5. الخاتمة 25

6. التوصيات 26

الملخص التنفيذي

تواجه اليمن أزمة بيئية حادة، أدت آثارها - إلى جانب الآثار الناجمة عن تغير المناخ والصراع المستمر لعقد من الزمن - إلى تقويض حق اليمنيين في الحياة الكريمة. لقد ارتفعت درجات الحرارة في اليمن بمقدار 1.8 درجة مئوية، على مدى السنوات الخمسين الماضية. كما أدى ارتفاع معدلات الأمطار الغزيرة والفيضانات والأعاصير وغيرها من ضروب التدهور البيئي إلى عمليات نزوح واسعة النطاق وخسائر كبيرة في الأرواح وسبل العيش والأراضي والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك أدى ارتفاع درجات الحرارة وموجات الحر وعدم انتظام هطول الأمطار، إلى تفاقم نقص المياه في واحدة من أكثر البلدان ندرة في المياه على مستوى العالم، حيث يفتقر حوالي 14.5 مليون يمني إلى الوصول إلى مياه الشرب الآمنة، ومن المتوقع أن تزداد حدة الصراعات المتعلقة بالمياه، مع تزايد ندرتها.

يوضح هذا التقرير - في هذا السياق - أن اتخاذ المعالجات البيئية اللازمة أمر بالغ الأهمية لاستقرار اليمن. وبعد عامين من البحث والتحليل والمقابلات المكثفة التي أجريت مع العديد من الخبراء اليمنيين والدوليين في مجالي البيئة والعدالة، يخلص التقرير إلى أن الصراع المسلح في اليمن والأزمات البيئية والمناخية مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً، وأنه يجب على خطط العدالة الانتقالية في اليمن أن تأخذ في الاعتبار الأضرار البيئية والمناخية في الماضي والمستقبل. لمعالجة هذا الأمر، يقدم التقرير مقترح خارطة طريق العدالة الانتقالية الخضراء، والتي على الرغم من كونها جديدة، إلا أنها قد تثبت أنها خطوة أساسية وقابلة للتحقيق نحو السلام والعدالة المستدامين في اليمن.

يحدد التقرير أربعة مسوغات لدفع اليمن إلى دمج المخاوف البيئية في عملية العدالة الانتقالية: تأمين السلام المستدام، وتوفير فرص العدالة الحقيقية، وتعزيز العملية الانتقالية في البلاد، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

استناداً إلى الدروس المستفادة من سياقات أخرى مثل كولومبيا والسودان وتونس، يحاول التقرير إظهار جدوى معالجة القضايا البيئية في إطار العدالة الانتقالية. يمكن لليمن تطبيق هذه الدروس من خلال مجموعة متنوعة من التدابير. تشمل هذه التدابير إنشاء لجان الحقيقة والتي من شأنها أن توسع مفهوم الضحايا ليشمل أولئك المتأثرين من الأضرار البيئية، وصياغة الخطط الخاصة بمسائل جبر الضرر التي ستعمل على تعويض ضحايا تغير المناخ، واستخدام الفن لتخليد ذكرى الأضرار البيئية، ومحاسبة المسؤولين عنها، وتنفيذ الإصلاحات الدستورية التي تعالج حقوق اليمنيين في الحصول على بيئة صحية.

يهدف التقرير إلى إقناع أصحاب المصلحة بأن عمليات العدالة الانتقالية المستقبلية في اليمن قادرة، وينبغي لها العمل على معالجة الأضرار البيئية وتغير المناخ. ولتعزيز هذا الهدف، يقدم التقرير مجموعة من التوصيات العملية والقابلة للتطبيق لتنفيذ العدالة الانتقالية الخضراء في اليمن.

توصيات موجهة

إلى جميع أصحاب المصلحة: يجب على أصحاب المصلحة إنشاء ودعم آليات "العدالة الانتقالية الخضراء" التي تعالج الأضرار البيئية وتأثيرات تغير المناخ، من أجل تعزيز السلام المستدام والعدالة الحقيقية والبيئة الصحية في اليمن.

إلى منظمات المجتمع المدني: بناءً على إعلان اليمن للعدالة والمصالحة، يجب على قادة المجتمع المدني اليمني في مجال العدالة الانتقالية وضع المبادئ الأساسية وبنود وسمات التصميم لخارطة طريق العدالة الانتقالية في البلاد، يقودها المجتمع المحلي، والتي تتضمن الاعتبارات البيئية وتغير المناخ وتستند إلى الثقافة والتقاليد اليمنية.

إلى الحكومة اليمنية: يجب الالتزام علناً بدعم تطوير وتنفيذ العدالة الانتقالية الخضراء في اليمن.

إلى الجهات المانحة: يجب توفير التمويل لدعم تطوير وتنفيذ خارطة طريق العدالة الانتقالية الخضراء في اليمن، وتطوير نماذج تمويل تسمح للمنظمات اليمنية بالوصول إلى الموارد وتخصيصها بشكل قابل للتكيف، وخاصة فيما يتعلق بالتقييمات البيئية السريعة وتوثيق التدهور.

إلى مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة: يجب إعطاء الأولوية لإدراج الاعتبارات البيئية والمناخية في مفاوضات السلام وعمليات العدالة الانتقالية في اليمن، والدعوة إلى اعتماد مبادئ العدالة الانتقالية الخضراء التي تعالج الأضرار البيئية وتأثيرات تغير المناخ.

1. مقدمة

"بينما الحرب الأهلية الدائرة حاليا في البلاد تهدد اليمن كدولة، فإن الأزمة البيئية المغمورة التي تعاني منها البلاد تهدد وجود اليمن كأرض صالحة للسكن."[1]

أسفر أكثر من عقد من الصراع المسلح في اليمن عن مقتل مئات الآلاف من الأشخاص لأسباب مباشرة وغير مباشرة، كما أسفر عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، ومظالم كبيرة بين السكان. يريد اليمنيون ويستحقون العدالة لقاء العديد من الأضرار التي لحقت بهم، وهم بحاجة ماسة إلى سلام مستدام. في الوقت نفسه، تعيش البلاد في خضم أزمة بيئية متفاقمة بسبب آثار تغير المناخ. لقد شهدت اليمن ارتفاعاً مذهلاً في درجات الحرارة بمقدار 1.8 درجة مئوية على مدى السنوات الخمسين الماضية.[2] وجدت الأمم المتحدة أن أكثر من 60 في المائة من الوفيات في فترة الحرب ترجع إلى عوامل غير مباشرة، مثل نقص الغذاء والمياه والرعاية الصحية - والتي تفاقم العديد منها بسبب تغير المناخ.[3]

تتشابك الأزمة الناجمة عن الأضرار البيئية مع الأزمة الناجمة عن الصراع المسلح في اليمن، فالضغوط البيئية، بما في ذلك ندرة الموارد ووقوع الكوارث الطبيعية، هي المحركات الرئيسية للصراع. الصراع بدوره يضر بالبيئة ويعوق استجابات الحكومة للطوارئ البيئية.[4]

يبحث هذا التقرير في العلاقة بين الصراع المسلح والأزمات البيئية والمناخية في اليمن، والتي تعد إحدى أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ وتأثراً بالصراع على مستوى العالم.[5] يوضح التقرير أن القضيتين مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، وأن خطط العدالة الانتقالية في اليمن يجب أن تأخذ في الاعتبار الأضرار البيئية والمناخية الماضية والمستقبلية. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء خارطة طريق العدالة الانتقالية الخضراء – والتي على الرغم من كونها فكرة مستجدة، إلا أنها تمثل خطوة قابلة للتحقيق وضرورية من أجل إنجاز السلام والعدالة المستدامين في البلاد. يشير هذا التقرير، إلى أن جهود الإصلاح السابقة نحو تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية في اليمن، قد أخذت في الاعتبار البيئة كقضية مركزية، ويمكن الاستفادة من الممارسات التي تم تطبيقها في بعض البلدان الأخرى واستخدامها كنماذج ملموسة بشأن كيفية العمل نحو تحقيق العدالة الانتقالية الخضراء.

عادةً ما يتم اتباع نهج العدالة الانتقالية خلال فترات التغيير السياسي الكبير، مثل فترات ما بعد الحروب، بهدف معالجة عواقب العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ودفع المجتمع نحو السلام الدائم. تختلف عمليات العدالة الانتقالية من بلد إلى آخر، ولكنها غالباً ما تشمل تدابير مثل اتفاقيات السلام، ولجان الحقيقة، والمساءلة لمرتكبي المخالفات، والإصلاحات السياسية والقانونية، وجبر الضرر. توفر هذه التدابير مساراً نحو السلام والعدالة والمصالحة الوطنية على المدى الطويل. ويشير هذا التقرير إلى أن من الأهمية بمكان أن يكون تغير المناخ والأضرار البيئية جزءاً من عملية بناء خارطة طريق للعدالة الانتقالية في اليمن.

---

[1] هيلين لاكنر وعبد الرحمن الإرياني، 'الأزمة البيئية في اليمن هي الخطر الأكبر على مستقبلها "، ذا سنشري فاونديشن، 14 ديسمبر 2020، https://tcf.org/content/report/yemens-environmental-crisis-biggest-risk-future/

[2] 'المخاطرة بالمستقبل: تغير المناخ، والتدمير البيئي، والصراع في اليمن 'مركز المدنيين في الصراع، 4 أكتوبر 2022، https://civiliansinconflict.org/risking-the-future-climate-change-environmental-destruction-and-conflict-in-yemen/

[3] تايلور هانا، وديفيد ك. بوهل، وجوناثان د. موير، 'تقييم تأثير الحرب في اليمن: مسارات التعافي"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021، ص 12، https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-09/Impact%20of%20War%20Report%203%20-%20QR_0.pdf

[4] 'تغير المناخ وسلاح الموارد الطبيعية"، ندوة عبر الإنترنت، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 8 فبراير 2022، https://www.iiss.org/events/2022/02/climate-change-and-weaponization-of-natural-resources؛ "البيئة الطبيعية: الضحية المهملة للصراع المسلح"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 5 يونيو 2019، https://www.icrc.org/en/document/natural-environment-neglected-victim-armed-conflict؛ "عندما يتحول المطر إلى هباء"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 7 يوليو 2020، https://www.icrc.org/en/publication/4487-when-rain-turns-dust؛ طارق حسن، 'تأثير الصراع على التكيف مع تغير المناخ في اليمن"، إمباكتر، 20 أبريل 2021، https://impakter.com/the-impact-of-conflict-on-climate-change-adaptation-in-yemen/

[5] 'المخاطرة بالمستقبل'مركز المدنيين في الصراع، ص 1، 8-7؛ "سبعة أشياء يجب أن تعرفها عن تغير المناخ والصراعات'اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 9 يوليو 2020، https://www.icrc.org/en/document/climate-change-and-conflict

غالباً ما تتجاهل المفاوضات الرامية إلى إنهاء الصراعات القضايا البيئية والدوافع الجذرية للصراع، مثل إدارة الموارد.[6] وقد تم رفض فكرة الإنصاف البيئي بشكل خاص من قبل بعض النخب السياسية اليمنية، بما في ذلك أولئك الذين شاركوا في مفاوضات السلام السابقة، والذين اعتبروها قضية "ترف".[7] مع ذلك، ونظراً لأن الأضرار البيئية والصراع يغذيان بعضهما البعض، فإن الحل الذي سيعالج مسألة الصراع فقط، من المرجح أن يوصل اليمن إلى الفشل على المدى الطويل. بعبارة أخرى، من غير المرجح أن تؤدي عملية السلام التي تتجاهل المخاوف البيئية إلى سلام دائم. ومن غير المرجح أيضاً أن تؤدي إلى تحقيق عدالة حقيقية لأولئك الذين دمرتهم الحرب. وفقاً للمشاورات التي أجراها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ومنظمات أخرى، فإن العديد من اليمنيين يعتبرون الأضرار البيئية قضايا حرجة ويعطون الأولوية لحلها.[8]

يعرض التقرير التالي أربع حجج توضح لماذا ينبغي على اليمن دمج القضايا البيئية والمناخية في رؤيتها للعدالة الانتقالية: ضمان السلام المستدام، وتوفير العدالة الحقيقية، وتعزيز العملية الانتقالية، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

- أولاً، يعد إنهاء دائرة الصراع والأزمات البيئية أمراً ضرورياً لتحقيق السلام المستدام، ولأن الأزمات البيئية تؤدي إلى العنف، فإن الفشل في معالجة القضايا البيئية من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى عودة البلاد إلى حالة الحرب.
- ثانياً، يتطلب تحقيق العدالة الحقيقية معالجة الأضرار البيئية. الأضرار البيئية تشكل مصدر قلق رئيسي في أوساط الشعب اليمني وسبباً جذرياً لانتهاكات الحقوق الأخرى.
- ثالثا، إن معالجة الأولويات البيئية والمناخية من شأنها أن تعزز التوصل إلى تسوية نهائية لإنهاء الصراع. إن المخاوف البيئية تشكل أولويات يتفق عليها الجميع، وقد تخلق فرصاً للمصالحة، كما أن معالجتها قد تفتح الباب أمام تمويل العمل المناخي من أجل العملية الانتقالية في اليمن.
- رابعاً، يلتزم القادة السياسيون اليمنيون - بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان - بحماية الشعب اليمني من الانتهاكات الحقوقية الناجمة عن الأضرار البيئية ومعالجتها. تشكل عملية العدالة الانتقالية الشاملة أهمية بالغة بالنسبة لليمن للوفاء بهذه الالتزامات.

بالإضافة إلى المطالبة بتوفير خارطة طريق للعدالة الانتقالية الخضراء في اليمن، يوضح هذا التقرير أيضاً أن دمج المخاوف البيئية والمناخية في عملية العدالة الانتقالية أمر قابل للتطبيق. يُظهر تحليل عمليات العدالة الانتقالية في بلدان أخرى، بما في ذلك كولومبيا والسودان وتونس، أنه على الرغم من أن دمج المخاوف البيئة والمناخية في العدالة الانتقالية أمر جديد نسبياً، إلا أن تحقيق العدالة الانتقالية التي تراعي الجوانب البيئية أمراً ممكناً. يوضح هذا الاستعراض المقارن الطرق العديدة التي قد تدمج بها اليمن العدالة البيئية بشكل فعال في عملية العدالة الانتقالية. يعتمد هذا التقرير على هذه الدراسات المقارنة من أجل مشاركة مجموعة من الأدوات والأساليب اللازمة لتصميم عمليات العدالة الانتقالية المستجيبة للأضرار البيئية والمخاوف المناخية المستقبلية.

---

[6] بلقيس زيارة وتوبياس زومبراجيل، 'دور البيئة في بناء السلام في اليمن"، سلسلة كاربو للاستدامة، 9 مارس 2022، https://carpo-bonn.org/en/publications/carpo-reports/the-role-of-the-environment-in-peacebuilding-in-yemen

[7] وصف لأحد المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى خلال محادثة خاصة في عام 2023.

[8] أجريت مشاورات مع ما يقرب من 16 ألف يمني بين أكتوبر 2020 وأكتوبر 2021. "مسارات المصالحة في اليمن"، المعهد الأوروبي للسلام، https://www.eip.org/pathwaysforreconciliation/

أ. المنهجية

يعتمد هذا التقرير على العديد من المقابلات والمشاورات، والنقاشات الجماعية المركزة، وتحليل الأدبيات حول العدالة الانتقالية، والصراع المسلح في اليمن، والقضايا البيئية، وتأثيرات تغير المناخ في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير تحليلاً للوثائق القانونية والسياسية في عدد من البلدان الأخرى وكذا القانون الدولي. تم إجراء المقابلات مع العديد من الخبراء بين سبتمبر 2022 ومايو 2024. تم إجراء 18 مقابلة في خمس محافظات يمنية خلال أبريل ومايو 2024، كما أجري نقاش جماعي مركز مع عدد من خبراء البيئة اليمنيين (أربعة رجال وأربع نساء من صنعاء وحضرموت وتعز والمهرة) في مارس وأبريل 2024. في 6 نوفمبر 2024، تم عقد جلسة مع خبراء البيئة والعدالة اليمنيين والدوليين لمناقشة التوصيات وجمع ملاحظات الخبراء. تم اعتماد هذه المنهجية لفهم العلاقة بين الصراع المسلح والقضايا البيئية وتغير المناخ، وتأثير هذه العلاقة على المواطنين اليمنيين، وتداعياتها على الصراع في اليمن، والجهود المبذولة من أجل العدالة الانتقالية.

يتألف التقرير من ستة أقسام. يتناول القسم الثاني التهديد الذي يشكله تغير المناخ في اليمن ويوضح أن الأزمة البيئية والصراع في اليمن يحركان بعضهما البعض، ويشكلان تهديداً طويل الأمد للسلام في اليمن. ويوضح القسم الثالث أربعة أسباب تجعل اليمن بحاجة إلى دمج القضايا البيئية في عملية العدالة الانتقالية. بينما يستند القسم الرابع على الدروس المستفادة من عمليات العدالة الانتقالية في بلدان أخرى، والمبادرات الملهمة في اليمن لإظهار جدوى معالجة القضايا البيئية في إطار العدالة الانتقالية. يختتم القسم الخامس بمناقشة كيف يمكن لليمن تطبيق هذه الدروس والخطوات التالية في تطوير نهج مستجيب للبيئة في العملية الانتقالية. أخيراً، يحتوي القسم السادس على التوصيات.

2. تغير المناخ يشكل تهديداً للسلام والاستقرار في اليمن

تحتل اليمن حاليا المرتبة السادسة بين أكثر الدول عرضة لتغير المناخ من بين 179 دولة تم تقييمها عالميا.[9] وهي في الوقت نفسه الدولة الثانية عشرة الأقل استعدادا للتعامل مع تغير المناخ، وتتلقى القليل جدا من التمويل المناخي على الرغم من مساهمتها بأقل من 0.03 في المائة من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري على مستوى العالم.[10] كما أدى الصراع المستمر والوتيرة المتزايدة للصدمات المناخية الشديدة إلى إعاقة قدرة البلاد على التكيف. من شأن هذا أن تكون له آثار مهمة على السلام والصراع والاستقرار. إن الأضرار البيئية والصراع يحركان بعضهما البعض، كما أن تغير المناخ يزيد من تعقيدهما معاً.[11]

لقد أدى تغير المناخ إلى زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية، وتعطيل أنماط هطول الأمطار، وزيادة حركة النزوح الداخلي - مما زاد من كمية الضغط الواقع على البنية التحتية القائمة. تحدث الظواهر الجوية القاسية، بما في ذلك الأعاصير والأمطار الغزيرة والفيضانات، بشكل متكرر، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح والأراضي والبنية التحتية في اليمن. خلال صيف العام 2024، أثرت العواصف والفيضانات على أكثر من 560 ألف شخص، في محافظات إب وصنعاء ومأرب والحديدة والمحويت وتعز والبيضاء، مما أودى بحياة حوالي 100 شخص، وتشريد عشرات الآلاف، وإلحاق أضرار جسيمة بالزراعة والبنية التحتية، والمواقع الثقافية الرئيسية التي يعد بعضها ضمن مواقع التراث العالمي لليونسكو.[12]

إن ارتفاع درجات الحرارة بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت مقدار 1.8 درجة مئوية، على مدى السنوات الخمسين الماضية،[13] وموجات الحر، وعدم انتظام هطول الأمطار، كلها عوامل تؤدي إلى تفاقم ندرة المياه. مع الاختلالات الواقعة بين نسب توفر المياه واستخدامها، يتم حالياً استخدام موارد المياه الجوفية الأحفورية لتغطية العجز، ومع ذلك، من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ بشكل أكبر على توافر المياه الشحيحة أصلاً، مما يؤدي إلى تفاقم ندرة هذا المورد الحيوي.[14] يبلغ نصيب الفرد في اليمن من المياه 75 متراً مكعباً فقط كل عام، وهو بشكل ملحوظ أقل بكثير من الحد المعترف به للندرة المطلقة للمياه وهو 500 متر مكعب للفرد.[15] في غياب التدخل الكبير لحماية طبقات المياه الجوفية، من المتوقع أن تستنفد اليمن احتياطاتها المائية بين عامي 2030 و2040، الأمر الذي سيؤدي بالفعل إلى عواقب مدمرة.[16] كما أن انخفاض القدرة على الوصول إلى المياه الآمنة يؤدي إلى تدهور الصرف الصحي، مما يساهم في انتقال الأمراض.

---

[9] مؤشر الدول الهشة: https://fragilestatesindex.org/country-data/

[10] وحدة الأبحاث التابعة لجمعية رعاية الأسرة في اليمن، "تأثيرات تغير المناخ على اليمن واستراتيجيات التكيف"، ريليف ويب، 23 سبتمبر 2023، https://reliefweb.int/report/yemen/climate-change-impacts-yemen-and-adaptation-strategies

[11] كايتلين إي. ويريل وفرانشيسكو فيميا، 'تغير المناخ يثير مخاوف الصراع "، اليونسكو كوريير، 29 مارس 2018، https://en.unesco.org/courier/2018-2/climate-change-rais-es-conflict-concerns؛ "معالجة دوافع الهجرة"، المنظمة الدولية للهجرة، ص 20-18.

[12] "أزمة المناخ المهملة في اليمن"، افتتاحية مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 16 أكتوبر 2024، https://sanaacenter.org/the-yemen-review/july-sept-2024/23493؛ مساعد عقلان وسولين المجالي، "الفيضانات تتسبب في دمار واسع النطاق في مختلف أنحاء اليمن"، يمن ريفيو، 16 أكتوبر 2024، https://sanaacenter.org/the-yemen-review/july-sept-2024/23502

[13] "المخاطرة بالمستقبل"، مركز المدنيين في الصراع.

[14] "توفر المياه في اليمن: مراجعة الأدبيات حول موارد المياه الحالية والمستقبلية والطلب على المياه في اليمن"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1 أكتوبر 2021، https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/ye/Water-Availability-Study-in-Yemen.pdf

[15] مساعد عقلان وهيلين لاكنر، "الري بالطاقة الشمسية في اليمن: الفرص والتحديات والسياسات"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 29 أبريل 2021، https://sanaacenter.org/publications/main-publications/13849

[16] لاكنر والإرياني، "الأزمة البيئية في اليمن"، ذا سنشري فاونديشن.

يعتمد معظم سكان اليمن في معيشتهم على الأنشطة سريعة التأثر بالمناخ مثل الزراعة وصيد الأسماك. وهذا الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية يجعل السكان المحليين أكثر عرضة للصدمات المناخية. أدت الفيضانات الغزيرة والأعاصير والجفاف، إلى جانب العوامل البيئية الأخرى، إلى تدمير أجزاء كبيرة من الزراعة في البلاد.[17] لقد انخفضت الزراعة المعتمدة على الأمطار في اليمن بشكل كبير، على مدى العقود الخمسة الماضية، من 1.3 مليون هكتار عام 1970، إلى 0.5 مليون هكتار عام 2018.[18] كما تطال تأثيرات تغير المناخ، مثل أنماط هطول الأمطار المتقلبة، الممارسات المحلية للمياه والزراعة، وتعوق تجديد المياه الجوفية، وتزيد من الاعتماد على مصادر المياه الجوفية.[19] إن ارتفاع مستويات سطح البحر من شأنه أن يؤدي إلى تلويث المياه العذبة المستخدمة في الري، الأمر الذي قد يقوض سبل عيش المزارعين. كما يعمل حدوث الكوارث الطبيعية على زيادة النزوح الداخلي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نشوء النزاعات بين السكان حول الموارد والأراضي.[20]

في ظل غياب استراتيجيات التكيف الفعّالة، فإن التأثيرات المتصاعدة لتغير المناخ ستؤدي إلى تفاقم هذه الأزمة الإنسانية. تشير التقديرات إلى أن الوفيات الناجمة عن ما يسمى بالأسباب "غير المباشرة"– مثل عدم القدرة على الوصول إلى المياه والغذاء والرعاية الصحية – تتجاوز بكثير الوفيات الناجمة مباشرة عن القتال.[21] أشار أحد الخبراء من محافظة حضرموت إلى أن "التغيرات المناخية اليوم وتأثيراتها تضاهي التأثير الناجم عن الحرب، حيث أن نتائج التغيرات المناخية كالفيضانات والتصحر وغيرها تؤثر على البلاد بشكل كبير وواضح".[22]

أ. الأضرار البيئية تؤدي إلى الصراع في اليمن

تشكل أزمة المياه في اليمن دليلاً صارخاً على الكيفية التي تدفع بها القضايا البيئية نحو الصراع. تعد ندرة المياه محركاً طويل الأمد للصراعات المحلية في اليمن، وقد أدت الصراعات على المياه والأراضي إلى مقتل ما يقدر بنحو أربعة آلاف شخص كل عام قبل الحرب الحالية.[23] كما تساهم ندرة المياه في انعدام الأمن الغذائي وانهيار البنية التحتية للصرف الصحي في اليمن. بالنسبة للنساء في اليمن، اللواتي يتحملن عبء جمع المياه بشكل رئيسي، كان للأزمة تأثير غير متناسب عليهن، حيث "تسير العديد منهن لساعات طويلة، وغالباً بدون مرافق، تحت أشعة الشمس الحارقة، وعلى أرض مخيفة وفي خضم صراع نشط".[24] تتفاقم الأزمة مع تضاؤل احتياطيات المياه في اليمن، الأمر الذي يتيح إمكانية إشعال المزيد من الصراعات.[25]

---

[17] "المخاطرة بالمستقبل"، مركز المدنيين في الصراع.

[18] محمد السعيدي، "مشاكل المياه في اليمن: لماذا تغير المناخ مجرد قطرة في بحر"، في "المياه المضطربة في ظل الصراعات والمناخ المتغير: الأحواض العابرة للحدود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مركز مالكولم كير كارنيغي في الشرق الأوسط، 12 فبراير 2024، https://qspace.qu.edu.qa/bitstream/handle/10576/52538/Al-Saidi_2024_Ye-men%27s%20Water%20Woes%20and%20climate%20change.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[19] أكلان، م.، دي فرايتوري، س.، هايد، ل.، محرم، "لماذا تتدهور أنظمة المياه الأصلية وكيفية إحيائها: تحليل تقريبي للمجموعة"، مجلة البيئات القاحلة، يوليو 2022، المجلد 202، 104765، https://doi.org/10.1016/j.jaridenv.2022.104765

[20] وحدة الأبحاث التابعة لجمعية رعاية الأسرة في اليمن، 'تأثيرات تغير المناخ"، ريليف ويب.

[21] 'وجدنا أنه بحلول نهاية عام 2021، سيؤدي الصراع في اليمن إلى مقتل 377000 شخص - ما يقرب من 60 في المائة منهم قتلوا بشكل غير مباشر، بحيث كان ناجماً عن قضايا مرتبطة بالصراع مثل نقص الوصول إلى الغذاء والمياه والرعاية الصحية."تقييم تأثير الحرب في اليمن: مسارات التعافي"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 23 نوفمبر 2021، ص 12، https://www.undp.org/publications/assessing-impact-war-yemen-pathways-recovery

[22] مناقشة جماعية مركزة، 8 أبريل 2024.

[23] "المخاطرة بالمستقبل"، مركز المدنيين في الصراع، ص 18. انظر أيضاً اتش. فان دن بيرج وآخرون، 'توافر المياه في اليمن"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1 أكتوبر 2021، https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/ye/Water-Availability-Study-in-Yemen.pdf

[24] "لأزمة المناخ في اليمن تأثير غير متناسب على النساء والفتيات"، صندوق الأمم المتحدة للسكان، https://www.usaforunfpa.org/in- yemen-climate-crisis/

[25] 'نهج شامل لمعالجة تحديات الموارد المائية في اليمن"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نوفمبر 2022، https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-12/Water%20R esources%20Challenges%20in%20Yemen.pdf؛ 'التغيير في اليمن: تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل الأمن الغذائي"، الأمم المتحدة، 23 مارس 2023، https://yemen.un.org/en/224345-being-change-yemen-improving-integrated-water-resources-management-food-security

إن النزوح الناجم عن الأضرار البيئية من شأنه أن يزيد من تأجيج الصراع في اليمن. أدت ندرة المياه، وعدم انتظام هطول الأمطار (بما في ذلك الفيضانات الشديدة)، وخراب المحاصيل، والتصحر، إلى نزوح الآلاف من المناطق الريفية، ويساهم النزوح في تفاقم التوترات بين الجماعات السكانية مع إعادة توطين النازحين في مناطق أخرى من البلاد. بدورها، أدت هجرة النازحين لأسباب بيئية إلى المناطق الحضرية إلى إجهاد البنية التحتية الأساسية القائمة، ومع استمرار الصراع، أثارت مسألة إعادة التوطين نزاعات حول الأراضي الخاصة.[26] بشكل عام، أدت الأزمة البيئية إلى تفاقم حالة عدم المساواة القائمة بالفعل في الوصول إلى الموارد، وتسلط الضوء على الإخفاقات الإدارية في تقديم الخدمات.

ب. الصراع يخلق الأضرار البيئية ويزيد من تفاقمها

يتسبب الصراع المسلح بدوره في إلحاق أضرار مباشرةً بالبيئة ويزيد من تفاقم آثار الأزمة البيئية. يشمل ذلك توجيه ضربات مباشرة للبنية التحتية البيئية واستخدام الموارد الطبيعية كسلاح في المواجهات. في الوقت نفسه، يفرض النزوح الداخلي الناجم عن الصراع ضغوطاً إضافية على الموارد البيئية، ومع تفاقم الأضرار البيئية القائمة بسبب الحرب، تعطلت أيضاً جهود الإدارة البيئية والتكيف مع المناخ،[27] كما تعطلت الإصلاحات الوطنية الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للمياه.[28]

أدت هجمات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية على البنية التحتية للمياه، بما في ذلك القصف المزعوم لسد مأرب عام 2015، إلى تفاقم انعدام الأمن المائي في البلاد بشكل كبير.[29] على نحو مماثل، أعاقت قوات الحوثيين الوصول إلى المياه من خلال زرع الألغام الأرضية بالقرب من مصادر المياه.[30] بحسب ما قاله أحد الصحفيين من محافظة تعز، فقد تم زرع الألغام أيضاً في الأراضي الزراعية، "مما تسبب في خسارة الأراضي الزراعية وسبل العيش في العديد من المناطق. قد لا يتمكن النازحون، حتى لو عادوا إلى أراضيهم، من القيام بعملهم بسبب الألغام".[31] كما تم استخدام المياه كسلاح في الحرب. ففي مدينة تعز، سيطرت قوات الحوثيين على الآبار المحلية، ورداً على ذلك، قطعت هيئة المياه الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المياه عن جزء من المدينة.[32] مؤخراً، منعت قوات الحوثيين المياه عن نواحي المدينة الخاضعة لسيطرة الحكومة كجزء من الحصار.[33]

---

[26] "المخاطرة بالمستقبل"، مركز المدنيين في الصراع، ص 15-13، هيلين لاكنر، "تغير المناخ والصراع في حضرموت والمهرة"، بيرغوف فاونديشن، 21 ديسمبر 2021، https://berghof-foundation.org/library/climate-change-and-conflict-in-hadhramawt

[27] اليمن هي واحدة من أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ وأقلها استعداداً للتخفيف أو التكيف. انظر جمعية رعاية الأسرة في اليمن، "تأثيرات تغير المناخ"؛ مساعد عقلان، "الطقس القاسي ودور أنظمة الإنذار المبكر في اليمن: المهرة كدراسة حالة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 3 أغسطس 2023، https://sanaacenter.org/publications/main-publications/20542

[28] محمد السعيدي، "مشاكل المياه في اليمن: لماذا تغير المناخ مجرد قطرة في بحر"، في 'المياه المتنازع عليها في سياق الصراعات والمناخ المتغير: الأحواض العابرة للحدود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مالكولم كير مركز كارنيغي في الشرق الأوسط، 12 فبراير 2024، https://carnegieendowment.org/research/2024/02/troubled-waters-in-conflict-and-a-changing-climate-transboundary-basins-across-the-middle-east-and-north-africa?lang=en#yemens-water-woes-why-climate-change-is-a-drop-in-the-bucket؛ بلقيس زيارة وتوبياس زومبرغيل، "دور البيئة في بناء السلام في اليمن"، كاربو، 9 مارس 2022، https://carpo-bonn.org/en/publications/carpo-reports/the-role-of-the-environment-in-peacebuilding-in-yemen

[29] أبلغ مشروع البيانات في اليمن عن 1112 غارة جوية للتحالف الذي تقوده السعودية أثرت على مواقع مرتبطة بالغذاء، و112 غارة على مصادر المياه والبنية التحتية للمياه، خلال الفترة من مارس 2015 إلى مايو 2021. انظر "المخاطرة بالمستقبل"، مركز المدنيين في الصراع ، ص 17، إيونا كريج، "عذاب صعدة: القنابل الأمريكية والسعودية تستهدف التراث القديم لليمن"، ذا إنترسبت، 16 نوفمبر 2015، https://theintercept.com/2015/11/16/us-and-saudi-bombs-target-yemens-ancient-heritage/

[30] "المخاطرة بالمستقبل"، مركز المدنيين في الصراع ، ص 16.

[31] مناقشة جماعية مركزة، 8 أبريل 2024.

[32] 'نحو عدم عسكرة مصادر المياه في تعز عبر الحوار' بارتنرز جلوبال، 12 ديسمبر 2021، https://www.partnersglobal.org/newsroom/demilitarizing-wate-r-sources-in-taiz-through-dialogue/

[33] "الموت أرحم من الحياة"، هيومن رايتس ووتش، 11 ديسمبر 2023، https://www.hrw.org/report/2023/12/11/death-more-merciful-life/houthi-and-yemeni-government-violations-right-water

يفرض النزوح الداخلي بسبب الصراع ضغوطاً على الموارد الطبيعية المحدودة.[34] أدى النزوح الناجم عن الصراع إلى الاكتظاظ في المناطق الحضرية التي تعاني أصلاً من ندرة شديدة في الغذاء والمياه وسوء الصرف الصحي، وفي كثير من الحالات، طغى عدد النازحين على هذه الأنظمة الهشة وأربكها.[35] عبر أحد الصيادين من محافظة الحديدة عن مدى التأثير الواقع على قريته بالقول: "بسبب الصراع وتراجع أماكن الصيد، وزيادة عدد النازحين داخلياً المشاركين في الصيد، كان هناك تأثير سلبي على حياتنا وإنتاجنا واستقرارنا".[36]

أخيرا، فقد ألحق الصراع المسلح ضررا كبيراً بأكبر القطاعات الاقتصادية في اليمن المتمثل بقطاع الزراعة. ينتج هذا القطاع 80% من الدخل الوطني للبلاد، ويوظف 54% من القوى العاملة.[37] لقد أدى الصراع إلى زيادة تكاليف البذور والأسمدة والمعدات الزراعية، مما أجبر الناس على ترك الزراعة والتوجه إلى مهن أخرى.[38] كما تحول بعض المزارعين السابقين، الذين يعانون من فقدان سبل العيش بسبب ندرة المياه وعدم الاستقرار، إلى مقاتلين لتعويض الدخل الزراعي المفقود.[39] لقد ساهم الصراع أيضاً في النقص المتكرر للوقود، مما أدى إلى إزالة الغابات على نطاق واسع وتدهور البيئة في اليمن.[40]

---

[34] "المخاطرة بالمستقبل"، مركز المدنيين في الصراع، ص 15-13.

[35] "تقرير عن الهجرة والبيئة وتغير المناخ في اليمن - مراجعة مكتبية"، المنظمة الدولية للهجرة، 2023، ص 8، https://environmentalmigration.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1411/files/documents/2024-03/yemen-desk-review.pdf

[36] مقابلة مع أحد الصيادين من الحديدة، 27 مارس 2024. تعد مصايد الأسماك واحدة من أكثر قطاعات الاقتصاد تضرراً في الصراع المسلح. عمار محمد الفرح، 'تأثير الحرب في اليمن على الصيد الحرفي في البحر الأحمر"، مركز الشرق الأوسط بكلية لندن للاقتصاد، 5 ديسمبر 2018، http://eprints.lse.ac.uk/91022/؛ 'اليمن: القوارب الصغيرة... حروب شاملة "، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 15 ديسمبر 2020، https://www.icrc.org/en/document/ye men-small-boats-full-scale-wars

[37] محمد علي ثامر وعبدالله علي وإسماعيل الأغبري. 'الزراعة واقتصاد اليمن "، صدى، 16 مايو 2023، https://carnegieendowment.org/sada/2023/05/agriculture-and-ye-mens-economy?lang=en

[38] مقابلة مع أحد المزارعين من المكلا، بتاريخ 27 مارس 2024 م.

39 بما في ذلك العديد من أبناء القبائل الذين يشكلون ما يقرب من 80 في المائة من إجمالي عدد المقاتلين. ندوى الدوسري، "بناء السلام في زمن الحرب: الآليات القبلية لوقف إطلاق النار وخفض التصعيد في اليمن"، معهد الشرق الأوسط، أبريل 2021، ص 8، https://www.mei.edu/sites/default/files/2021-04/P eacebuilding%20in%20the%20Time%20of%20War.pdf؛ "المخاطرة بالمستقبل»، مركز المدنيين في الصراع؛ "نهج شامل لمعالجة تحديات الموارد المائية في اليمن"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[40] الإغاثة الإسلامية، 'أزمة المناخ في اليمن تهدد الأرواح وسبل العيش والثقافة"، ريليف ويب، 25 مارس 2022، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-s-climate-crisis-threatening-lives-livelihoods-and-culture؛ محمد السعيدي، 'مشاكل المياه في اليمن".

معالجة الأضرار البيئية وتغير المناخ في إطار العدالة الانتقالية في اليمن

"إن الأمر يشبه الانتقال من حلقة صراع إلى أخرى إذا لم يتم تضمين القضايا البيئية والمناخية في عملية السلام."[41]

يتعين على المشاركين في عملية السلام والعدالة الانتقالية في اليمن أن يدركوا أن معالجة القضايا البيئية من خلال العدالة الانتقالية ليست ترفاً بل ضرورة مطلقة، ولابد لأي تسوية سياسية للصراع أن تَتبعها عملية انتقالية تأخذ في الاعتبار بالكامل احتياجات وأولويات الشعب اليمني.[42] لا تشمل هذه الاحتياجات والأولويات تلك الناجمة عن الصراع فحسب، بل تشمل أيضا الأزمة البيئية المرتبطة به. يوضح هذا القسم لماذا ينبغي على اليمن أن تعالج المخاوف البيئية والمناخية في إطار عملية العدالة الانتقالية لتحقيق السلام المستدام، وضمان العدالة الحقيقية، وتعزيز العملية الانتقالية، والوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية.

أدى اندلاع الصراع المسلح عام 2014، إلى وقف محاولة الانتقال السياسي في اليمن. جاءت تلك العملية، التي تمت من خلال مؤتمر الحوار الوطني في البلاد، عقب احتجاجات جماهيرية مطلع العام 2011، أطاحت بالرئيس علي عبد الله صالح، الذي حكم البلاد لفترة طويلة. جمع مؤتمر الحوار الوطني ممثلين عن الشعب اليمني من جميع أنحاء البلاد، للتعبير عن مظالم الماضي وترتيب الأولويات المستقبلية، بهدف وضع الأساس لمجتمع ديمقراطي جديد أكثر عدالة. كانت المخاوف البيئية في المقدمة خلال مؤتمر الحوار الوطني: فقد ذكر التقرير النهائي لمؤتمر الحوار الوطني البيئة 85 مرة والمياه 92 مرة.[43] كما قدم المؤتمر مسودة دستور تضمنت إشارات مختلفة إلى مسؤولية الدولة عن حماية البيئة والموارد المائية.[44] بعد أشهر قليلة من إصدار المؤتمر لتقريره النهائي، سيطرت جماعة الحوثيين (أنصار الله) على العاصمة اليمنية صنعاء، وبسبب الحرب التي تلت ذلك، لم يتم تنفيذ تلك النتائج أبداً.

التقت أطياف المجتمع المدني اليمني - عام 2023 - لإعادة التأكيد على مطالب الشعب باتباع نهج قائم على الحقوق في تحقيق العدالة الانتقالية. حدد إعلان اليمن للعدالة والمصالحة المظالم التي يجب معالجتها في أي عملية انتقالية مستقبلية، بما في ذلك التجويع القسري وانعدام الوصول إلى المياه النظيفة، وانتشار الألغام الأرضية وخاصة في المناطق المدنية، والتدهور البيئي الناجم عن الصراع المسلح، والنشاط الاقتصادي غير المسؤول.[45] يمكن أن يشكل الإعلان أساسا لعملية انتقالية جديدة تستجيب بشكل كامل للانتهاكات التي يعاني منها الشعب اليمني، بما في ذلك الأضرار البيئية. أفاد أحد المسؤولين في السلطة المحلية بمحافظة المهرة بأنه "يجب أن تنطلق العدالة المجتمعية من الأسفل إلى الأعلى، وإلا فإننا سنحصل على تسوية سياسية تحقق مصالح النخب السياسية فقط".[46]

---

[41] اقتباس من المناقشة الجماعية المركزة، 8 أبريل 2024.

[42] يزيد الجداوي ومارتا مينديز، "إشراك الضحايا في صنع السلام والعدالة الانتقالية في اليمن"، 24 مارس 2024، https://sanaacenter.org/publications/main-publications/22094

[43] وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، الحكم المحلي في اليمن: مركز الموارد، 2014، https://yemenlg.org/resources/national-dialogue-conference-outcomes-document/

[44] "مسودة الدستور اليمني لعام 2015"، لجنة صياغة الدستور، 15 يناير 2015، https://constitutionnet.org/sites/default/files/2017-07/2015%20-%20Draft%20constitution%20(English).pdf

[45] "إعلان اليمن للعدالة والمصالحة "، موقع يمن جاستس، https://yemenjustice.org/ar/ . وقد شارك مركز صنعاء في صياغة الإعلان وهو أحد الموقعين عليه.

[46] مناقشة جماعية مركزة، 8 أبريل 2024.

أ.معالجة الأزمات البيئية لضمان السلام المستدام

إن معالجة الأزمة البيئية في اليمن من خلال العدالة الانتقالية أمر ضروري لتحقيق السلام المستدام. يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أزمة المياه في اليمن وتدهور الأراضي وزيادة حالة الضعف البيئية، الأمر الذي ساهم في اندلاع الحرب الحالية.[47] إذا لم يتم التعامل مع هذه العوامل البيئية، فإنها ستستمر في زعزعة استقرار البلاد وتقويض أي عملية سلام بطرق مختلفة. حتى إذا توصلت أطراف الصراع الحالي إلى تسوية تفاوضية، فإن العوامل البيئية المحفزة للصراع قد تدفع البلاد إلى الحرب مرة أخرى.

أولاً، تشكل أزمة المياه في اليمن تهديداً مستمراً للسلام. تعد اليمن واحدة من أكثر بلدان العالم ندرة في المياه،[48] حيث تخفق الكثير من الآبار التي يزيد عمقها عن 1000 متر في إنتاج مياه الشرب، ويفتقر حوالي 14.5 مليون يمني إلى الوصول إلى مياه الشرب الآمنة.[49] مع تزايد ندرة المياه، فمن المتوقع أن يرتفع عدد النزاعات ذات الصلة.[50] وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن وجود نزاعات على الموارد يضاعف من خطر تكرار الصراعات داخل الدولة.[51]

ثانياً، سوف يؤدي تدهور الأراضي الزراعية نتيجة لمزيج من أنماط الطقس المتغيرة، وانعدام القدرة على الوصول إلى مياه الري، ويؤدي انتشار الألغام الأرضية على نطاق واسع إلى المزيد من عمليات النزوح الداخلي. يؤدي هذا التنقل بين المجتمعات المحلية وإلى المراكز الحضرية المكتظة التي تعاني من نقص الموارد، إلى تصعيد التوترات بين المجموعات السكانية.[52] كما استقر العديد من النازحين في أراضٍ مملوكة لأشخاص قبليين، انتقلوا إلى أماكن أخرى بسبب الصراع، وبمجرد أن يسمح السلام لهؤلاء المُلاك بالعودة، فقد تندلع مرحلة جديدة من النزاعات على الأراضي.[53]

ثالثاً، قد يتم استغلال حالة الضعف البيئية في المستقبل من قبل بعض الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تهديد السلام والأمن في اليمن.[54] كما أشرنا سابقاً، فقد استُخدم الوصول إلى المياه كسلاح من قبل أطراف متعددة في الصراع الحالي.[55] بالتالي فإن الفشل في معالجة حالة الضعف البيئية، يشكل خطراً أمنياً كبيراً على البلاد، مما يجعلها عرضة لاندلاع موجة جديدة من العنف.

إن هذه الأزمات البيئية لابد وأن تندرج ضمن جهود العدالة الانتقالية في المستقبل، لأن القضايا المترابطة تتطلب نهجاً منسقاً يعالج إرث الانتهاكات الماضية ويمنع الانتهاكات المستقبلية. من الممكن أن تساهم عملية العدالة الانتقالية التي تعالج آثار الصراع والأزمة البيئية بشكل حاسم في منع تكرار الصراعات في المستقبل.

---

[47] تفاقمت الظروف المعيشية المتدهورة في اليمن نتيجة لسوء الحكم وسوء الإدارة بسبب تأثيرات تغير المناخ على سبل العيش المحلية، بما في ذلك موارد المياه والإنتاج الزراعي، مما أدى إلى انعدام الأمن المائي والغذائي، وساهم في زيادة التوترات والمطالبات بتحسين الظروف، مما أدى في نهاية المطاف إلى تأجيج الصراع.

[48] "نهج شامل لمعالجة تحديات الموارد المائية في اليمن"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ 'التغيير في اليمن"، الأمم المتحدة.

[49] لاكنر والإرياني، "الأزمة البيئية في اليمن"، ذا سنشري فاونديشن.؛ "ادارة المياه في النظم الهشة. بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات المطولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا'منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2018، https://www.fao.org/3/i9730en/I9730EN.pdf

[50] محمد السعيدي، 'مشاكل المياه في اليمن".

[51] "المخاطرة بالمستقبل"، مركز المدنيين في الصراع، ص 18.

[52] سيدريك إتش دي كونينج وآخرون، 'ورقة حقائق بشأن المناخ والسلام والأمن: اليمن "، المعهد النرويجي للشؤون الدولية، 14 يونيو 2023، https://www.nupi.no/en/news/climate-peace-and-security-fact-sheet-yemen

[53] "تعود الأرض التي يعيشون عليها لقبائل محددة، ويستمر الناس في الذهاب إلى هذه الأراضي دون أي حقوق تخولهم بذلك. لذا بعد انتهاء الحرب، سيعود الناس ويطالبون باستعادة أراضيهم، 'في تلك اللحظة سوف يبدأ الصراع الحقيقي. 'انظر، "المخاطرة بالمستقبل"، مركز المدنيين في الصراع، ص 20.

[54] ماركوس د. كينج وجوليا بورنيل، 'استخدام المياه كسلاح في ظل تغير المناخ "، في كايتلين إي. ويريل وفرانشيسكو فيميا (المحرران)، 'مراكز المناخ والأمن : المشهد الجيوستراتيجي الجديد للأنثروبوسين "، مركز المناخ والأمن، يونيو 2017، https://climateandsecurity.org/wp-content/uploads/2017/06/8_water-weaponiza.pdf

[55] نحو عدم عسكرة مصادر المياه في تعز عبر الحوار 'بارتنرز جلوبال، 12 ديسمبر 2021، https://www.partnersglobal.org/newsroom/demilitarizing-wate-r-sourc-/es-in-taiz-through-dialogue

ب. معالجة الأضرار البيئية من أجل إنجاز العدالة الحقيقة

إن السلام المستدام يتطلب عدالة حقيقية. يشمل ذلك - في السياق اليمني - تحقيق العدالة فيما يتعلق بالأضرار البيئية بما يعكس أولويات الضحايا، ومنع الإفلات من العقاب، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. لقد ساهمت الأزمة البيئية وتدهور الظروف المعيشية في اليمن في تأجيج الاضطرابات واندلاع الصراع، واستمرت منذ ذلك الحين في إذكائه. لكي تتحقق العدالة الشاملة من خلال العملية الانتقالية في اليمن، يجب معالجة الأضرار البيئية باعتبارها أحد الأسباب الجذرية للصراع.

علاوة على ذلك، هناك أدلة دامغة من صراعات أخرى، بما في ذلك تلك الصراعات التي دارت رحاها في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية،[56] على أن الفشل في معالجة التصورات الشعبية للمظالم يزيد من احتمال استئناف الأعمال العدائية.[57] لكي توفر العملية الانتقالية في اليمن العدالة الحقيقية لضحايا الصراع، يجب أن تعكس معاناتهم وما لحقهم من أضرار، وتعتبر الأضرار البيئية أحد العناصر الأساسية في معاناة العديد من الضحايا. وجدت دراسة أجراها المعهد الأوروبي للسلام عام 2021، استناداً إلى مشاورات مع 16000 يمني في تسع محافظات، أنه "إذا كانت هناك سمة واحدة لافتة للنظر من نتائج الدراسة، فهي أن ثماني محافظات من أصل تسع محافظات أشارت إلى المخاوف البيئية... كأولوية أولى أو ثانية لهم".[58] إن حقيقة أن الشعب اليمني يعطي الأولوية للأضرار البيئية على الرغم من التأثيرات الأخرى العديدة للحرب ترسل رسالة قوية مفادها أن هذه القضايا يجب اعتبارها قضايا محورية في عملية السلام والعملية الانتقالية برمتها، حيث لا يمكن لعملية تدعي أنها تركز على الضحايا أن تتجاهل هذه الأولويات البيئية.

بما أن الأضرار البيئية تشكل أحد الآثار الأساسية للصراع، فإن العملية الانتقالية يجب أن تحاسب مرتكبي الانتهاكات والجرائم البيئية، فعدم القيام بذلك من شأنه أن يخلق إفلاتاً من العقاب على هذه الجرائم، وهذا بدوره من شأنه أن يشجع مرتكبي هذه الجرائم على الاستمرار في انتهاك حقوق الشعب اليمني. علاوة على ذلك، ولأن الأضرار البيئية مرتبطة بجوانب أخرى من الصراع قد يكون من الصعب معالجتها بشكل مباشر، فإن التحقيق في الانتهاكات البيئية وملاحقة مرتكبيها وتعويض الضحايا، قد يوسع نطاق العدالة ويوفر المزيد من الفرص للمساءلة.[59]

ج. معالجة قضايا البيئة والمناخ لتعزيز العملية الانتقالية في اليمن

إن دمج المخاوف البيئية والمناخية في عملية العدالة الانتقالية من شأنه أن يعزز عملية السلام، ويحسن فرص نجاحها، بل وربما يحفز تحقيق فوائد إضافية للعملية الانتقالية في اليمن. يشكل تنفيذ العدالة البيئية والمناخية من خلال العملية الانتقالية في اليمن فرصة إيجابية. كما أن معالجة الأضرار البيئية قد تخلق فرصاً جديدة لبناء السلام، وينبغي أن يشمل ذلك استكشاف السبل الكفيلة بإطلاق العنان للتمويل المناخي القادر على تمويل تنفيذ برنامج انتقالي شامل.

---

[56] توماس جونسون وإم. ماسون، "إعادة خوض الحرب الأخيرة: أفغانستان ونموذج فيتنام"، مجلة المراجعة العسكرية، نوفمبر – ديسمبر 2009، ص 5؛ الأمم المتحدة، "جمهورية الكونغو الديمقراطية - تقرير عن عملية رسم الخرائط التي توثق أخطر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بين مارس 1993 ويونيو 2003"، 2010، ص 283.

[57] جرايم سيمبسون، "من المعيارية إلى التحويلية: تحديد وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان كجزء من سياسة منع الصراعات العنيفة وبناء السلام"، مجلة ممارسة حقوق الإنسان 9 (3)، نوفمبر 2017، ص 379، 384.

[58] 'مسارات المصالحة في اليمن. الاشتباكات في شبوة وتعز والمهرة وعدن والحديدة ومأرب وصنعاء والضالع وحجة". المعهد الأوروبي للسلام، https://www.eip.org/pathwaysforreconciliation/

[59] انظر، روبين كارانزا، 'العدالة الانتقالية والفساد والمساءلة المتبادلة: ما يمكن أن يتعلمه الجنوب العالمي من الفلبين 'في لي أيه. باين، ولورا بيرنال بيرموديز، وجابرييل بيريرا (المحررون)، الجهات الفاعلة الاقتصادية وحدود العدالة الانتقالية: الحقيقة والعدالة لتواطؤ الشركات في حقوق الإنسان (لندن، منحة الأكاديمية البريطانية عبر الإنترنت، 2022)، ص 264-236، https://doi.org/10.5871/bacad/9780197267264.003.0012 . وقد أشار المؤلف إلى نقطة مماثلة بشأن العلاقة بين المساءلة عن الفساد والجرائم المالية والمساءلة والتعويضات عن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية.

تشكل معالجة الأضرار البيئية في إطار العملية الانتقالية في اليمن فرصة لزرع بذور السلام على الرغم من الانقسامات العميقة في البلاد – فقد ساهمت القضايا البيئية في زرع بذور الانقسام والعنف في اليمن. مع ذلك، فإن الحاجة المشتركة إلى المياه والغذاء والبيئة الصالحة للسكن – والتهديد المشترك المتمثل في تغير المناخ – تشكل قضايا متقاطعة وربما توحد الأطراف المتصارعة. في بلد شديد الاستقطاب، قد تكون معالجة هذه القضايا نقطة انطلاق لجمع الفصائل المختلفة محلياً[60]، وقد يفتح العمل معاً لتأمين وإدارة الموارد الباب أمام المصالحة الشاملة. يمكن الاستفادة في اليمن من تقاليد عريقة في الوساطة القبلية بشأن توزيع المياه لتعزيز نهج بناء السلام هذا.[61] خلصت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، إلى أن "مشاريع المياه يمكن أن تكون بمثابة فرص لتعزيز الحوكمة، وبناء الثقة بين الأطراف والمؤسسات المتضررة، وخلق آليات للحوار وحل الصراعات".[62]

إن دمج الاعتبارات المناخية قد يفتح الباب أيضاً أمام تمويل المناخ لدعم الأهداف الأوسع نطاقاً للعملية الانتقالية. لقد عانت اليمن كثيراً في سبيل الوصول إلى التمويل المناخي وذلك بسبب عدم الاستقرار الطويل الأمد في البلاد، ومتطلبات التمويل الصارمة في كثير من الأحيان.[63] لأن الصراع يشكل عائقاً أمام الاستجابة المتعلقة بالمناخ، فإن عملية العدالة الانتقالية التي تسعى إلى تحقيق السلام والتكيف مع تغير المناخ تمثل الأمل لمناخ اليمن في المستقبل، ولأن العمليات الانتقالية في البلدان الخارجة من الصراع تدعم التحولات السياسية والاجتماعية والقانونية السريعة، فإن العملية الانتقالية في اليمن قد توفر فرصة أكبر لاتخاذ إجراءات مناخية أكثر أهمية مقارنة بالبلدان الأكثر استقراراً. يصف ممولو المناخ ذلك بأنه فرصة ممكنة لإحراز "تحول نموذجي".[64]

د. معالجة الأضرار البيئية للوفاء بالالتزامات بموجب القانون الدولي

من ضمن حقوق الإنسان الحق في الحصول على بيئة صحية، ومستوى معيشي لائق، والحق في الوصول إلى المياه، والصرف الصحي، والصحة، والغذاء، والسكن، والحياة، والأمن الجسدي.[65] يشمل الحق في الحصول على بيئة صحية – الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة – الهواء النظيف، والمناخ الآمن والمستقر، والوصول إلى المياه الآمنة والصرف الصحي المناسب، والأغذية الصحية المنتجة بشكل مستدام، والبيئات غير السامة، والتنوع البيولوجي والنظم البيئية الصحية.[66] يتطلب الوفاء بالحق في الحصول على بيئة صحية أيضاً حرية المشاركة في الحكومة والشؤون العامة، والوصول إلى العدالة، والحق في الحصول على معالجات الإنصاف الفعالة.[67]

---

[60] 'يمكن أن تكون المخاوف المشتركة بشأن تأثيرات تغير المناخ نقطة انطلاق لجلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار". فلوريان لودتكي، 'تحويل الصراعات ذات الجذور المحلية "، بيرغوف فاونديشن، 25 يوليو 2023، https://berghof-foundation.org/news/locally-rooted-conflict-transformation؛ المقرر الخاص المعني بالحق في المياه والصرف الصحي، 'التقرير الموضوعي للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة 'الحق في المياه والصرف الصحي كأداة للسلام والوقاية والتعاون"، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 26 يونيو 2023، https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/thematic-report-78th-session-un-general-assembly-rights-water-and-sanitation

[61] لاكنر والإرياني، 'الأزمة البيئية في اليمن "، ذا سنشري فاونديشن.

[62] 'المياه والصراع "، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2014، https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNAEC948R.pdf؛ كولين دوغلاس، 'تسمع جعجعة ولا نرى طحيناً: اليمن والمياه وتغير المناخ والصراع "، مركز المناخ والأمن، 3 أغسطس 2016، https://climateandsecurity.org/2016/08/a-storm-without-rain-yemen-water-climate-change-and-conflict/

[63] 'دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي مزقتها الحرب تفتقد إلى تمويل المناخ الذي تشتد الحاجة إليه "، الجزيرة، 18 مايو 2023، https://www.aljazeera.com/news/2023/5/18/war-torn-mena-nations-missing-out-on-much-needed-climate-funds؛ 'عندما يتحول المطر إلى هباء "، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 7 يوليو 2020، ص 44، https://www.icrc.org/en/publication/4487-when-rain-turns-dust ("هناك بالفعل فجوة ملحوظة في التمويل بين البلدان المستقرة وتلك المتضررة من الصراعات أو أشكال العنف الأخرى، أو التي تعيش حالة من الهشاشة. وما لم تُبذل جهود قوية لمعالجة هذا التباين، فإن الفجوة سوف تستمر في الاتساع، مما يؤدي إلى تفاقم حالة ضعف الناس واحتياجاتهم الإنسانية.")

[64] "الوصول إلى التمويل،'صندوق المناخ الأخضر، https://www.greenclimate.fund/projects/investment-framework

[65] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6 (الحق في الحياة)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11 (الحق في الحصول على المستوى المعيشي المناسب والغذاء)، المادة 12 (الحق في الصحة)؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 6 (الحق في الحياة)، المادة 24 (الحق في الصحة)؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 10 (الحق في الحياة)، المادة 25 (الحق في الصحة).

[66] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والسبعون، 28 يوليو 2022، https://undocs.org/en/A/76/PV.97؛ 'ما هو الحق في الحصول على بيئة صحية: مذكرة إعلامية "، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023، https://www.undp.org/sites/g/files /zskgke326/files/2023-01/UNDP-UNEP-UNHCHR-What-is-the-Right-to-a-Healthy-Environment.pdf

[67] قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة A/HRC/RES/52/23 المعتمد في 13 أبريل 2023.

إن تغير المناخ يهدد الحق في الحياة والصحة، من خلال زيادة ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى سوء التغذية وغيرها من المشاكل الصحية المزمنة، بل إنه يؤدي إلى تفاقم الصراع المسلح، مما يعرض هذه الحقوق للخطر. لأن الأضرار البيئية وتأثيرات تغير المناخ تؤدي إلى تفاقم حالات الظلم والجور، فإنها تفرض أيضاً مسؤولية اليمن عن ضمان عدم التمييز وتحقيق المساواة. بالمثل، فإنها تهدد الحقوق المرتبطة بالتنمية الكاملة للنساء والأطفال وأفراد الأقليات.[68]

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن اليمن ملزم قانوناً باحترام وحماية وإعمال هذه الحقوق. في حالة انتهاك هذه الحقوق، فإن القانون الدولي يلزم الدول باتخاذ جميع التدابير المناسبة لدعم الحق في الحصول على معالجات الإنصاف الفعالة. يتطلب هذا الالتزام أن تدعم الدول الحق في الوصول إلى الحقيقة[69] والعدالة[70] والتعويضات وجبر الضرر[71] وعدم التكرار.[72] تتوافق كل من هذه الالتزامات مع ركيزة من ركائز العدالة الانتقالية. بينما تعمل اليمن على تصميم عمليات التعويض عن الأضرار الماضية، بما في ذلك من خلال لجان الحقيقة وتخليد الذكرى والملاحقات القضائية، فمن الضروري أيضاً مراعاة الأضرار البيئية. تشكل عملية العدالة الانتقالية التي تتضمن معالجة الأضرار البيئية وسيلة مهمة لتوفير معالجات الإنصاف المطلوبة بموجب القانون الدولي والحماية من الانتهاكات المستقبلية.

[68] اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، المادة 2 (القضاء على التمييز)، والمادة 3 (الحق في التنمية الكاملة والتقدم على قدم المساواة مع الرجل)، والمادة 14 (حقوق المرأة الريفية)؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 2 (عدم التمييز)، والمادة 3 (المصلحة الفضلى للطفل)؛ اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، المادة 2 (القضاء على التمييز العنصري)، المادة 5 (المساواة)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 27 (حماية الممارسات الثقافية للأقليات)؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 4 (الإعمال الكامل للحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة).

[69] "تعزيز وحماية حقوق الإنسان. دراسة حول الحق في معرفة الحقيقة، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.4/2006/91)، 8 فبراير/شباط 2006، الفقرة 55، https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g06/106/56/pdf/g0610656.pdf

[70] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 و"A/HRC/54/24: المعايير القانونية الدولية التي تدعم ركائز العدالة الانتقالية - تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار، فابيان سالفيولي"، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 10 يوليو 2023، https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc5424-international-legal-standards-underpinning-pillars-transitional؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/60/147، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، 21 مارس 2006، https://www.ohchr.org/sites/default/files/2021-08/N0549642.pdf؛ 'ما هي العدالة الانتقالية؟' الأمم المتحدة، 20 فبراير 2008 https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/26_02_2008_background_note.pdf

[71] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 8؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2؛ المبادئ الأساسية، الفقرة التاسعة.

[72] 'مذكرة توجيهية من الأمين العام: العدالة الانتقالية - أداة استراتيجية من أجل الناس والوقاية والسلام"، الأمم المتحدة، ص 5، https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/transitionaljustice/sg-guidance-note/2023_07_guidance_note_transitional_justice_ar.pdf؛ انظر أيضاً، "إن جميع ركائز العدالة الانتقالية، بخلاف تخليد الذكرى، تشكل التزامات قانونية في حد ذاتها. ومع ذلك، فإن تخليد الذكرى، على الرغم من عدم ذكره صراحة في معظم معاهدات حقوق الإنسان، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالالتزام العام بحماية وضمان حقوق الإنسان، والذي تم تحديده في العديد من الصكوك."'A/HRC/54/24: المعايير القانونية الدولية"، الفقرة 56؛ الأمين العام للأمم المتحدة، 'سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي تعاني من الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. تقرير الأمين العام"، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 23 أغسطس 2004، https://digitallibrary.un.org/record/527647?v=pdf#files

4. رؤىً مقارنــة: بعـض الممارســات المبتكــرة لتحقيق العدالة الانتقالية الخضراء

مع أن مجال العدالة الانتقالية البيئية مجال ناشئ، إلا أن هناك نماذج من بلدان أخرى تظهر أنه يمكن دمج القضايا البيئية الحرجة في آليات وعمليات العدالة الانتقالية. من خلال دراسة كل مرحلة أو ركيزة من مراحل أو ركائز العدالة الانتقالية، يعمد هذا القسم إلى مشاركة بعض النماذج بشأن كيفية النظر في القضايا البيئية في عمليات مثل البحث عن الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر.

إن أية عملية عدالة انتقالية فعّالة لابد وأن يقودها خبراء محليون، وأن تكون مصممة لتلائم السياق المحلي، وأن تستفيد من مشاركة المجتمعات المتضررة والضحايا، وبالتالي فإن الأمثلة الواردة أدناه ليست نموذجاً لعملية عدالة انتقالية مستقبلية في اليمن، بل إنها تظهر جدوى الآليات الانتقالية الحساسة بيئياً وتعمل كصندوق أدوات يمكن لليمنيين الاستفادة منه أثناء بناء خارطة الطريق الخاصة بهم.

أ. اتفاقيات السلام

توفر اتفاقيات السلام أمثلة حول كيفية دمج المخاوف البيئية في عمليات العدالة الانتقالية:

- عام 2016، تم التوصل إلى اتفاقية سلام في كولومبيا بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك)، وهي عبارة عن جماعة حرب عصابات. تعبر ديباجة الاتفاقية عن رؤية لمجتمع قائم على حماية البيئة واحترام الطبيعة ومواردها وتنوعها البيولوجي.[73] تقر الاتفاقية بالآثار الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية للصراع على كل من المجتمعين وأراضيهما، وتلتزم بالاستدامة الاجتماعية والبيئية.[74] كما تنص الاتفاقية على مسؤولية الحكومة عن حماية الحقوق البيئية[75] وتنفيذ البرامج المتعلقة بإصلاح الري والإسكان ومياه الشرب والزراعة واستعادة الأراضي، بما في ذلك تعزيز استعادة المناطق المتضررة من زراعة المخدرات غير المشروعة.[76] كما تفرض اتفاقية السلام في كولومبيا المسؤولية عن الأضرار البيئية على القوات المسلحة الثورية الكولومبية. بموجب الاتفاقية، يجب على أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية أن يعوضوا عن الأضرار التي ارتكبوها أثناء الحرب، من خلال المشاركة في جهود إعادة الإعمار، بما في ذلك إزالة الألغام ومعالجة زراعة المخدرات غير المشروعة، وإصلاح الأضرار البيئية (من خلال جهود مثل إعادة زراعة الغابات).[77]
- تتضمن اتفاقية السلام في السودان - التي وقعتها الحكومة الانتقالية السودانية والعديد من الجماعات المسلحة عام 2020 - بشكل صريح - الاستدامة البيئية باعتبارها ركيزة أساسية لبناء السلام. تدعو الاتفاقية إلى تنفيذ الإصلاحات اللازمة لمعالجة الأضرار البيئية التاريخية وتعزيز الاستخدام المستدام والعادل للموارد الطبيعية في السودان.[78] تنص الاتفاقية أيضا على إنشاء أطر قانونية ومؤسسية لحماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتخفيف من حدة الصراعات القائمة على الموارد، لتوفير الأرضية الملائمة للاستجابة "للتدهور البيئي وتغير المناخ وجميع الأسباب البيئية للصراع".[79]

73 "الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم [ES]"مكتب المفوض السامي في لاباز، 24 نوفمبر 2016، ص 4-3، https://peaceaccords.nd.edu/wp-content/uploads/2020/02/Colombian-Peace-Agreement-English-Translation.pdf

74 بيدرو فالينزويلا وسيرفيو كايسيدو، 'بناء السلام البيئي في كولومبيا بعد الصراع' في أشوك سوين وجواكيم أوجندال (المحرران)، دليل روتليدج للصراع البيئي وبناء السلام (لندن: روتليدج، 2018)، ص 253-245.

75 "الاتفاقية النهائية"، المادة 5.2.

76 "الاتفاقية النهائية"، المادة 5.1.1.2.

77 "الاتفاقية النهائية"، المادة 5.1.3.2.

78 'السودان: أول تقرير عن حالة البيئة والتوقعات لعام 2020، 'برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 9 سبتمبر 2020، ص 11، https://www.unep.org/resources/report/sudan-first-state-environment-outlook-report-2020

79 النص الكامل لاتفاقية جوبا للسلام في السودان بين الحكومة الانتقالية في السودان والأطراف المعنية بعملية السلام، 3 أكتوبر 2020، الفقرة 14.2.1، https://constitutionnet.org/sites/default/files/2021-03/Juba%20Agreement%20for%20Peace%20in %20Sudan%20-%20Official%20ENGLISH.PDF

ب. عمليات البحث عن الحقيقة

يعد الاعتراف بالحقيقة حول ما حدث أثناء الصراع المسلح أمراً ضرورياً لتحقيق العدالة والمصالحة. يحق للناس معرفة ما حدث، بما في ذلك معرفة من تعرض منهم للأذى، وكيف، ومن الذي قام بذلك. إن البحث عن الحقيقة يمكّن الضحايا من مشاركة تجاربهم، والجناة من سماع وإقرار آثار أفعالهم. كما أنه يطور سجلاً تاريخياً لمنع إنكار الفظائع الماضية. كثيراً ما يتحقق البحث عن الحقيقة من خلال "لجنة الحقيقة "، وهي هيئة ترعاها الحكومة تقوم بالتحقيق في حيثيات الصراع وتنشر نتائجها بشكل علني.

إن دراسة الحالات الواردة من بلدان أخرى يثبت دمج الأضرار البيئية في عملية البحث عن الحقيقة. يمكّن منح لجان الحقيقة السلطة للتحقيق في الأضرار البيئية الناجمة عن الصراع المسلح، ودور القضايا البيئية في الدفع نحو الصراع، كما يمكّنها من تحديد من تضررت حقوقهم البيئية ومن يتحمل المسؤولية عن ذاك الضرر. يمكنها كذلك تمييز "الضحايا"ليس فقط كأفراد ولكن أيضاً كموارد طبيعية وبيئية، وتقديم التوصيات بشأن القضايا البيئية.

- في **كولومبيا**، أنشأت الحكومة لجنة الحقيقة للتحقيق في صراعها الذي دام 52 عاماً، مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. تضمنت مهمة اللجنة التحقيق في "التأثير البشري والاجتماعي للصراع على المجتمع"، بما في ذلك التحقيق بشأن الحقوق البيئية.[80] تناولت تقارير اللجنة القضايا البيئية بتفصيل كبير، وأقرت بالحجم الهائل للأضرار البيئية التي لحقت بالبيئة أثناء الصراع المسلح. خلصت تلك التقارير إلى أن الصراع المسلح أدى إلى إلحاق الضرر بالنظم البيئية والغابات، كما أدى إلى التلوث، وتدمير المواقع المقدسة.[81] توصلت اللجنة أيضا، إلى أن الصناعات الزراعية مسؤولة عن إزالة الغابات وزراعة المخدرات والتعدين غير المشروع. في ختام مناقشتها للأضرار البيئية، لاحظت اللجنة أن السلام "يتحقق من خلال احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكذلك من خلال الطبيعة".[82] أقرت اللجنة الكولومبية إلى جانب ذلك، بالعلاقة الخاصة بين المجتمعات الأصلية والأرض والطبيعة وكيف انعكست هذه العلاقة على تجربتهم في الصراع.[83] أوصت اللجنة بأن على الحكومة القيام باتخاذ التدابير اللازمة لمنع وإصلاح الحقوق المتعلقة بالإنسان والبيئة والأرض.[84]
- أنشأت **السودان** لجنة الحقيقة والمصالحة والتعافي لمعالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي، الذي حدث خلال عقود من حكم الرئيس السابق عمر البشير ونظامه.[85] كان من ضمن مهام اللجنة السودانية: "التحقيق في الانتهاكات والجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات المتعلقة بالحقوق البيئية".[86]
- قامت لجنة الحقيقة والمصالحة في **جزر سليمان** – والتي تم تكليفها بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، التي وقعت خلال الحرب الأهلية في البلاد بين عامي 1998 و2003 – بتحديد الأضرار التي لحقت بالأراضي الساحلية والممتلكات بسبب الصراع.[87]
- قامت **تونس** بتشكيل لجنة الحقيقة والكرامة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، التي وقعت خلال حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي. تم إنشاء اللجنة في أعقاب الثورة التونسية التي أدت إلى الإطاحة بن علي عام 2011.[88] أقر التقرير النهائي للجنة بالأضرار البيئية، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبتها مؤسسة التعدين في

[80] الصلاحيات والمهام، لجنة الحقيقة، المادة. 11، الفقرة 3. https://web.comisiondelaverdad.co/la-comision/mandato-y-funciones

[81] لا مستقبل بدون معرفة الحقيقة: النتائج والتوصيات لجنة الحقيقة ، أغسطس 2022، https://www.comisiondelaverdad.co/hay-futuro-si-hay-verdad، ص. 72.

[82] "لا مستقبل بدون معرفة الحقيقة "، ص 73.

[83] "لا مستقبل بدون معرفة الحقيقة "، ص 52، 568-567.

[84] "لا مستقبل بدون معرفة الحقيقة "، ص 53، 56.

[85] "السودان "، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، https://www.ictj.org/donde-trabajamos/sud%C3%A1n

[86] اتفاقية جوبا للسلام. الفقرة 22

[87] لجنة الحقيقة والمصالحة في جزر سليمان، التقرير النهائي، المجلد الثالث، بوابة حكومة جزر سليمان، هونيارا، فبراير 2012، https://solomons.gov.sb/wp-content/uploads/2022/07/FINAL-Volume-3.pdf ، ص 782، 804.

[88] "التقرير الشامل النهائي: الملخص التنفيذي "، لجنة الحقيقة والكرامة التونسية، مايو 2019، ص 30، http://www.ivd.tn/rapport/doc/TDC_executive_summary_report.pdf

البلاد.[89] كما ميز التقرير بعض الأفراد والمجموعات و"المناطق'كضحايا في البلاد.[90] لقد أدى ذلك إلى أهلية المجموعات والمناطق للحصول على تعويضات عن الأضرار البيئية. أوصى التقرير النهائي للجنة بالاعتراف بالحقوق البيئية كمصلحة مشتركة لجميع المناطق المتضررة.[91] أصدرت اللجنة توصيات أخرى تتعامل بشكل مباشر مع الأضرار البيئية، بالإضافة إلى الزراعة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمناطق المتضررة.[92]

ج. جبر الضرر

تعمل برامج جبر الضرر على تعويض الضحايا مقابل الانتهاكات التي تمت لحقوقهم. يمكن أن يشمل جبر الضرر التعويضات النقدية، إضافة إلى تدابير أخرى مثل إعادة التأهيل.[93] يعتمد نجاح برنامج جبر الضرر على مدى نجاحه في تلبية احتياجات الضحايا وأولوياتهم، حيث تُظهِر التجربة المقارنة كيف يمكن لبرامج جبر الضرر أن تستجيب للأضرار البيئية التي يعاني منها الأفراد والمجتمعات والمناطق.

- أعطت اتفاقية السلام في **السودان** "الأفراد والمجتمعات... الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار البيئية، أو تدهور الأراضي، أو الأضرار التي لحقت بالممتلكات نتيجة للصراع، بما في ذلك الأضرار البيئية أو التدهور الناتج عن النزوح والإهمال".[94]
- يطالب قانون جبر الضرر في **كولومبيا**، الحكومة بإعادة الأفراد النازحين بسبب الأضرار البيئية إلى أراضيهم، والاعتراف رسمياً بحقوقهم في الملكية.[95] تم إقرار هذا القانون حتى قبل الإعلان عن اتفاقية السلام.
- فرضت لجنة الحقيقة والكرامة في **تونس**، عقوبات تأديبية على من ينتهكون قواعد حماية البيئة. تبنت اللجنة فهماً واسع النطاق للضحايا، وقدمت توصيات تتعلق بالتعويضات البيئية والمناخية للمناطق المتضررة والأشخاص المهمشين.[96] على سبيل المثال، يمكن للأفراد أو المجموعات أو المناطق الحصول على تعويضات عن عدم القدرة على الوصول إلى المياه مباشرة من الصنبور والصرف الصحي والبيئة الصحية.[97] تضمن جبر الضرر للمناطق تعويضاً عن الأضرار البيئية وتمويل مشاريع البنية التحتية، وتم تخصيصها لقادة المناطق لتنفيذها.[98]
- أوصت لجنة الحقيقة والمصالحة في جزر سليمان، بمنح أراضٍ ساحلية قيمة كتعويض عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات ومقابل النزوح ومصادرة الملكية. مع ذلك، فإن قيمة مثل هذا البرنامج، الذي لم يتم تنفيذه بعد، معرضة لخطر كبير من التناقص بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر الناجم عن تغير المناخ. هذا يوضح أن شكل ومقدار التعويضات يجب أن يتم تصميمه مع مراعاة التأثيرات المستقبلية لتغير المناخ.

---

[89] المرجع نفسه، ص 340-341.

[90] سيرين الغنوشي، 'العدالة الانتقالية والعنف البنيوي وحدود التجربة التونسية: حالة مفهوم المنطقة الضحية "، أطروحة، الجامعة الأميركية في بيروت، 2021، ص 80، https://scholar-works.aub.edu.lb/handle/10938/22954: "التقرير الشامل النهائي "، لجنة الحقيقة والكرامة التونسية. 205.

[91] الغنوشي، "العدالة الانتقالية والعنف البنيوي"، ص 80 و"التقرير الشامل النهائي"، لجنة الحقيقة والكرامة التونسية، ص 452-450.

[92] "التقرير الشامل النهائي"، لجنة الحقيقة والكرامة التونسية، ص 453-451.

[93] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/60/147، 'المبادئ التوجيهية لبلفاست بشأن التعويضات في مجتمعات ما بعد الصراع "، التعويضات والمسؤولية والضحية في المجتمعات الانتقالية، https://reparations.qub.ac.uk/assets/uploads/QUB_BelfastGuidelines_Booklet.pdf

[94] اتفاق جوبا للسلام، الفقرة. 12.

[95] القانون رقم 2078 لسنة 2021 [ES]، 8 يناير 2021.

[96] "التقرير الشامل النهائي"، لجنة الحقيقة والكرامة التونسية، ص 452-445.

[97] الغنوشي، "العدالة الانتقالية والعنف البنيوي"، ص 80؛ "التقرير الشامل النهائي"، لجنة الحقيقة والكرامة التونسية، ص 205.

[98] الغنوشي، "العدالة الانتقالية والعنف البنيوي"، ص 80؛ "التقرير الشامل النهائي"، لجنة الحقيقة والكرامة التونسية، ص 447-444؛ القانون الأساسي المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، الجمهورية التونسية، وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية (ترجمة غير رسمية من قبل المركز الدولي للعدالة الانتقالية)، 2013، https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/TN/TransitionalJusticeTunisia.pdf

د. المساءلة

إن المساءلة تعني تحميل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان، على مرتكبي هذه الانتهاكات. تعتبر الملاحقات القضائية مثالاً شائعاً للتدابير المتخذة في مجال المساءلة، وتقدم عملية العدالة الانتقالية في كولومبيا أمثلة على كيفية دمج القضايا البيئية في المساءلة.

- قامت **كولومبيا** بتأسيس نظام خاص يسمى "الهيئة القضائية الخاصة بالسلام'للمقاضاة بخصوص الانتهاكات الجسيمة في الصراع المسلح. وجدت الهيئة أن البيئة نفسها كانت ضحية للصراع المسلح، وقد حملت إحدى الجماعات المسلحة المسؤولية المباشرة عن الأضرار التي لحقت بالبيئة.[99] كما أقرت الهيئة بأن أراضي المجتمعات الأصلية هي أيضاً ضحية للصراع، واستندت في هذا القرار إلى "عدم قابلية فصل الأرض عن الأشخاص الذين يسكنونها".[100] في مايو 2023، اعترفت الهيئة بأن الضرر الذي يلحق بالبيئة يعد جريمة حرب، وذكرت أن "العدالة الانتقالية هي أيضاً عدالة بيئية".[101] كما وجدت الهيئة أن أفراد الجماعة المسلحة مسؤولون جنائياً عن تدمير النظم البيئية الجبلية، والأضرار الأخرى الناجمة عن التعدين غير القانوني (مما أدى إلى تلوث أحواض الأنهار وإطلاق المعادن الثقيلة) وزراعة الكوكا (مما تسبب في إزالة الغابات).[102] ركزت الهيئة على حقيقة أن هذه المجموعة، التي تمتلك "سلطة بيئية بحكم الأمر الواقع'في المنطقة، لم تتخذ خطوات كافية لمنع الضرر.[103]

هـ. تخليد الذكرى

تتضمن عملية تخليد الذكرى، القيام بأعمال عامة لتذكر أو إحياء ذكرى ما حدث أثناء الصراع، مثل إنشاء النصب التذكارية والمتاحف والفنون العامة وإقامة الفعاليات.[104] غالباً ما تتضمن عملية تخليد الذكرى المشاركة العامة، مما يسمح للضحايا بالانخراط بشكل مباشر في العدالة الانتقالية. تعمل المشاركة العامة على تعزيز المصالحة داخل المجتمعات المتضررة، وتقدم الجهود المبذولة في بلدان أخرى أمثلة على كيفية دمج القضايا البيئية في عملية تخليد الذكرى:

- أسست **كولومبيا** متحف الذاكرة، كجزء من عملية العدالة الانتقالية في البلاد. عام 2018، أطلق المتحف معرضه المعروف بعنوان "أصوات من أجل التحول في كولومبيا"، والذي استكشف تأثير الصراع المسلح على المياه.[105] لقد وسّع المعرض مفهوم الضحية ليطال العناصر الطبيعية واستحدث طرقاً مبتكرة لوصف الأضرار التي تلحق بالبيئة من منظور الطبيعة نفسها".[106] في كولومبيا، كما هو الحال في اليمن، كانت المياه "محورية فيما يتعلق

---

[99] Sala de Reconocimiento de Verdad y Responsabilidad de la JEP, macro caso priorizado No. 02, Auto SRVBIT – 079 (Nov. 12, 2019) (with respect to the FARC). A court of ordinary jurisdiction has done likewise. See Tribunal Superior de Bogotá, Sala de Justicia y Paz, Sentencia condenatoria proferida contra Ramon María Isaza y otros 59 exintegrantes de las ACMM (Apr. 8, 2022) (with respect to paramilitary groups); Rodeemos el Diálogo [Embrace Dialogue], "Environmental Justice in the Special Jurisdiction for Peace (JEP)", N. 15 Transitional Justice Snapshots, November 2020.

[100] Sala de Reconocimiento de Verdad y Responsabilidad de la JEP, Acreditación de víctimas colectivas, Auto SRVR –Caso 005– 002 (Jan. 17, 2020) <https://www.coljuristas.org/observatorio_jep/documentos/sala_de_reconocimiento/20200117-%20%20Auto_SRVR-002_17-enero-2020%20-Acreditaci%C3%B3n%20de%20v%C3%ADctimas%20-%20Territorio%20como%20v%C3%ADctima.pdf>. For the Awá case, see Sala de Reconocimiento de Verdad y Responsabilidad de la JEP, macro caso priorizado No. 02, Auto SRVBIT – 079 (Nov. 12, 2019); Observatorio sobre la JEP, "Newsletter No 8. Observatory on the SJP,'https://www.coljuristas.org/observatorio_jep/documentos/documento.php?lan=en&id=141 (Feb. 27, 2020).

[101] أندريس بيرموديز ليفانو، 'كولومبيا: العدالة الانتقالية تختلف حول كيفية معاقبة الجرائم البيئية'[ES]، موقع JusticeInfo، 9 مايو 2023، https://www.justiceinfo.net/es/116576-colombia-justicia-transicional-discrepa-sobre-como-sancionar-los-crimene s-ambientales.html

[102] المرجع نفسه.

[103] المرجع نفسه.

[104] انظر على سبيل المثال، إريشي نايدو، 'من الذاكرة إلى التطبيق: مجموعة أدوات لتخليد الذكرى في مجتمعات ما بعد الصراع "، التحالف الدولي لمواقع الضمير، 2016. https://www.sitesofconscience.org/wp-content/uploads/2016/08/From-Memory-to-Action-A-Post-Conflict-Memorialization-Toolkit.pdf

[105] صوفيا ن. جونزاليس-أيالا وأليخاندرو كامارغو، 'أصوات الماء والعنف: صناعة المعارض والعلوم الإنسانية من أجل العدالة الانتقالية "، مجلة المتحف 64، العدد 1، 8 مارس 2021، ص 184.

[106] بيانكا مانيني، 'دور البيئة في سياقات العدالة الانتقالية: الحالة الكولومبية "، (أطروحة ماجستير، جامعة ليدن، 2021)، https://studenttheses.universiteitleiden.nl/access/item%3A3225273/view

بتجارب العديد من الناس في الصراع ومصادرة الأملاك".[107] بالتركيز على قضية ندرة المياه وتأثيرها على جودة المياه، جسد المعرض المياه، والتي تحدثت مباشرة إلى الزوار.[108] يوضح هذا البرنامج أنه من الممكن تخليد ذكرى البيئة باعتبارها ضحية للصراع.

- في **تشيلي**، تم إنشاء نصب تذكاري يُعرف باسم حديقة فيلا جريمالدي للسلام، تخليداً لذكرى الجمال المفقود لمساحة كبيرة من الأرض التي استخدمها نظام بينوشيه في عمليات قتل وإخفاء الناس، وقد تم تحويلها إلى حديقة خضراء بعد عودة النظام الديمقراطي.[109]

و. الإصلاح القانوني والمؤسسي

تتضمن العدالة الانتقالية عادة إصلاحات لدستور الدولة وقوانينها ومؤسساتها الحكومية. يمكن أن تساعد هذه الإصلاحات في تأمين الحقوق والعدالة، ومنع الضرر في المستقبل، وتعزيز السلام المستدام.

تمتلك اليمن بعض القوانين الخاصة بحماية البيئة وإدارة الموارد.[110] لقد أعرب اليمنيون - في فترات انتقالية سابقة - عن اهتمامهم بالبيئة وقدموا مقترحات بشأن بعض الإصلاحات القانونية. عام 2015، أدى مؤتمر الحوار الوطني اليمني إلى صياغة مسودة دستور أكد على المصلحة العامة في الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والتشاور المجتمعي، فضلاً عن أهمية حماية حقوق الأجيال القادمة والحق في الحصول على بيئة صحية ومياه نظيفة.[111] يمكن تطوير هذه الإصلاحات المقترحة المهمة بشكل أكبر في عملية العدالة الانتقالية المستقبلية في اليمن.

تقدم الممارسات المقارنة من بلدان أخرى أمثلة إضافية حول كيفية دمج القضايا البيئية في الإصلاحات الدستورية والمؤسسية:

- أضافت العديد من البلدان، بما في ذلك **كولومبيا، والبرازيل، وتونس، والإكوادور**، الحق في الحصول على بيئة صحية أو ما يعرف بالحقوق الطبيعية إلى دساتيرها.[112]
- كفلت **كولومبيا وتونس** الحقوق البيئية التشاركية في دساتيرهما، حيث اعترفت كولومبيا بحق المجتمعات في المشاركة في القرارات البيئية التي قد تؤثر عليها،[113] بينما اعترفت تونس "بالحق في المشاركة في حماية المناخ".[114]

---

[107] جونزاليس-أيالا وكامارجو، "أصوات الماء"، ص 186.

[108] مانيني، 'دور البيئة ".

[109] انظر دانيال ريبوليدو هيرنانديز وعمر ساجريدو مازويلا، "كيف نمثل القمع في الذاكرة؟ حالة حديقة سلام فيلا جريمالدي'[ES]، أتينيا، 19 يونيو 2020. يمكن أيضاً استخدام المساحات الخضراء لتعزيز جهود الشفاء وبناء السلام. في البوسنة والهرسك، استخدم ممثلو المجتمع المدني جهوداً مختلفة للعدالة الانتقالية "الخضراء"، بما في ذلك إنشاء "حديقة الثقافات'لدعم "بناء السلام من الأسفل"، وكذلك لدعم المواطنين لإشراك البيئة لدعم "رفاهيتهم [و] تمكينهم الاقتصادي". انظر جانين ناتاليا كلارك، 'هل هناك طرق "أكثر خضرة'لتحقيق العدالة الانتقالية؟ بعض التأملات حول سريبرينيتشا والطبيعة وتخليد الذكرى "، المجلة الدولية لحقوق الإنسان 20(8)، 31 أغسطس 2016، ص 08-1207.

[110] انظر على سبيل المثال، "قانون المياه رقم (41) لسنة 2006: تعديل بعض مواد القانون رقم 33 لسنة 2002 بشأن المياه"، 2006، https://faolex.fao.org/docs/pdf/yem139636E.pdf ، المادة 48

[111] "مسودة دستور اليمن الجديد"، 2015، https://www.ohchr.org/sites/default/files/lib-docs/HRBodies/UPR/Documents/Session32/YE/A_HRC_WG.6_32_YEM_1_Yemen_Annex_1_A.pdf ، المواد 17، 3-381، 378

[112] دستور عام 91، كولومبيا، 4 يوليو 2016، المادة. 79 [https://www.constituteproject.org/constituti on/Colombia_2015]، الدستور [PR]، المادة. 225، https://www.gov.br/cade/en/content-hubs/legislation/brazilian-constitution ; دستور الجمهورية التونسية، 27 يناير 2014، المادة. 45؛ ماريا أكشورين، "بناء حقوق الطبيعة: الإصلاح الدستوري، والتعبئة، وحماية البيئة في الإكوادور"، القانون والتحقيق الاجتماعي 40، رقم. 4، خريف 2015، ص 968-937. انظر دستور جمهورية الإكوادور لعام 2008، الجزء 2، الفصل 7، المواد 74-71.

[113] دستور عام 91 , المادة. 79.

[114] دستور الجمهورية التونسية، الفصل 45.

- يفرض الدستور في **كولومبيا** على الحكومة واجب حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مناسب، وتعزيز التعليم البيئي، والمسؤولية الفردية لحماية الطبيعة والحفاظ على بيئة صحية.[115] في تونس، ينص الدستور **التونسي** على مسؤولية الدولة في إزالة التلوث.[116] كما تطلب **البرازيل** من الحكومة والمجتمع "الدفاع عن البيئة والحفاظ عليها للأجيال القادمة".[117] تطلب البرازيل أيضاً من أي شخص مسؤول عن "استغلال الموارد المعدنية'أن "يعمل على إصلاح أي تدهور بيئي محتمل يحدث نتيجة لذلك الاستغلال".[118]
- أسست **السودان** المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية.[119] بعد تعيين أول أمين عام له في مايو 2020، قام المجلس بتوثيق الأضرار البيئية الحالية، وقدم مقترحات بشأن مسارات حماية البيئة.[120]
- أنشأت **تونس** لجنة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة. تعمل اللجنة كهيئة استشارية مكلفة "بصياغة القوانين المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن خطط التنمية'وإبداء رأيها في القضايا ذات الصلة. [121]
- اعتمدت **كولومبيا** آلية لمراقبة المخاطر تقوم بتتبع الأضرار، بما في ذلك "التدمير الذي يحدث للبيئة". يشمل تدمير البيئة الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية للنفط والتي تضر بالمياه أو النباتات، والتعدين غير القانوني الذي يتسبب في تلوث المياه أو التآكل أو الإضرار بالنباتات أو الحيوانات، وإزالة الغابات بشكل عشوائي مفرط، والحرائق التي تؤثر على النباتات.

[115] دستور عام 91، المواد. 79، 80، 95.

[116] دستور الجمهورية التونسية، الفصل 45.

[117] الدستور [PR]، المادة 225.

[118] الدستور [PR]، المادة 225، الفقرة 2.

[119] "السودان: الدولة الأولى'برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ص 8.

[120] المرجع نفسه.

[121] دستور الجمهورية التونسية، الفصل 129.

5. الخاتمة

بينما تسعى اليمن جاهدة نحو السلام وعملية العدالة الانتقالية، فإنه يتعين عليها أن تستجيب للنداء العاجل الذي أطلقه شعبها لمواجهة الأزمات البيئية. لقد أظهر هذا التقرير أن تغير المناخ والأزمات البيئية هما قضيتان متشابكتان مع الصراع في اليمن، يجب أخذهما في الاعتبار عند النظر في حله، حيث إن الاستجابة المتكاملة تعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق السلام المستدام والعدالة الحقيقية. يبين التقرير أيضا، أن الانصاف البيئي مسألة ضرورية لتثبيت ركائز العدالة الانتقالية الخمس، ومن شأن الإخفاق في دمج القضايا البيئية أن يؤدي إلى الحقيقة الجزئية، والمساءلة الانتقائية، وجبر الضرر غير الفعّال، والتخليد المهمل، والضمانات الجوفاء بشأن عدم التكرار. من شأن انهيار هذه الركائز الخمس للعدالة الانتقالية أن يؤدي بدوره إلى استمرار حلقة الصراع وحدوث الضرر. مع ذلك، ومن خلال معالجة التأثيرات البيئية والمناخية في العملية الانتقالية، فإن اليمن لديها فرصة لتعزيز كل ركيزة من هذه الركائز.

توصل هذا التقرير إلى أنه من الممكن لليمن أن يضم القضايا البيئية والمناخية إلى عملية العدالة الانتقالية، مستعيناً بعدد من دراسات الحالة من مختلف أنحاء العالم. رغم أنها ليست شاملة، فإن هذه الدراسات توفر مجموعة من الأدوات التي يمكن لعملية العدالة الانتقالية اليمنية في المستقبل أن تعتمد عليها.

إن عملية العدالة الانتقالية في اليمن لابد وأن تعكس علاقة الشعب اليمني بأرضه، وأن تعمل على تمكين آليات العدالة الانتقالية من التحقيق في المسؤولية البشرية عن الأضرار البيئية ومعالجتها.[122] من الممكن أن تتبنى لجنة الحقيقة تعريفاً واسعاً للضحية، وأن يتم تمكينها من التحقيق في الأضرار البيئية، بما في ذلك التأثيرات المناخية. يمكن أن تعوض خطة جبر الضرر الضحايا عن الأضرار البيئية، بما في ذلك التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ، وتلف الأراضي، والنزوح البيئي، وأن تكون مصممة بحيث تأخذ في الاعتبار التغيرات البيئية المستقبلية. يمكن أيضا، تخليد ذكرى الأضرار البيئية من خلال المتاحف أو المنشآت الفنية أو غيرها من النصب التذكارية، التي تشير إلى التكلفة البيئية للصراع المسلح. ينبغي كذلك، أن تعمل الإصلاحات الدستورية والمؤسسات اليمنية، لمعالجة الحق في الحصول على بيئة صحية، وإعطاء الأولوية للمساءلة عن الأضرار البيئية على منع تكرارها.

رغم أن العملية الانتقالية في اليمن سوف تكون متميزة عن غيرها، فقد أظهر هذا التقرير الأدوات العديدة المتاحة في اليمن لدمج العدالة البيئية. من شأن تنفيذ العدالة البيئية والمناخية من خلال العملية الانتقالية، أن يضع اليمن في موقع الريادة في الاستجابة لأزمة المناخ العالمية، ويمنح الأمل في مستقبل مستدام ومستقر.

[122] انظر، 'الضعف المناخي يتطلب نهج تحويل الصراع "، مركز بيرجهوف، 20 أكتوبر 2022، https://berghof-foundation.org/news/cop27-conflict-transformation-adaptation.
وأكد التقرير أن العوامل السياسية والاجتماعية تلعب دوراً أكبر بكثير في الأضرار البيئية المرتبط بالمناخ مما كان يُعتقد سابقاً؛ البروفيسور أمارتيا سين، 'العمل العام لعلاج الجوع "، المحاضرة التذكارية السنوية الرابعة لأرتورو تانكو، 1990. وأشار هذا إلى أن المجاعة تتميز عادةً بفشل عمل الحكومة؛ مايا بالدوف، "إعادة صياغة المجاعة: النهج الجديدة ومساءلة نظام الغذاء في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 16 أكتوبر 2021، https://sanaacenter.org/publications/main-publications/15312

6. التوصيات

لتحقيق العدالة الانتقالية الخضراء في اليمن، فإننا نقدم التوصيات التالية للجهات المعنية:

- **إلى كل الجهات المعنية:** يجب على جميع الجهات المعنية إنشاء ودعم آليات "العدالة الانتقالية الخضراء"التي تعالج الأضرار البيئية وتأثيرات تغير المناخ، من أجل تعزيز السلام المستدام والعدالة الحقيقية والبيئة الصحية في اليمن.
- **إلى منظمات المجتمع المدني:**
  - **بناء المبادئ وخارطة الطريق للعدالة الانتقالية الخضراء في اليمن:** بناءً على إعلان اليمن للعدالة والمصالحة، يجب على قادة المجتمع المدني اليمني في مجال العدالة الانتقالية، وضع المبادئ الأساسية وبنود وسمات التصميم لخارطة طريق العدالة الانتقالية المحلية في اليمن، والتي تتضمن الاعتبارات البيئية وتغير المناخ، وترتكز على الثقافة والتقاليد اليمنية.
  - **ضمان مشاركة أصحاب الحقوق في تصميم وتنفيذ العدالة الانتقالية:** تيسير هياكل شاملة لصنع القرار تضمن المشاركة الهادفة من المجتمعات المتضررة - بشكل مباشر - من الأضرار البيئية، في جميع عمليات العدالة الانتقالية – جميع الفئات المتضررة، ومنها النساء والمزارعين والعمال الزراعيين والصيادين والشباب.
  - **تعزيز الشبكات المجتمعية وشبكات المجتمع المدني من أجل المناصرة بشأن العدالة البيئية:** بناء تحالفات بين المجتمع المدني اليمني وقادة المجتمع والحلفاء الدوليين، وتعزيز الدعوة المستمرة لدمج العدالة البيئية في العدالة الانتقالية، وإنشاء منتديات لتبادل المعرفة، بما في ذلك المنصات الرقمية والشخصية للمجموعات لتبادل الاستراتيجيات والموارد.
  - **تعزيز التثقيف الوطني والدولي بشأن العدالة البيئية:** تصميم مبادرات تثقيفية وبرامج توعية بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية والجهات الدينية والقادة المحليين، لبناء فهم أساسي للحقوق البيئية والممارسات المستدامة في اليمن في مرحلة ما بعد الصراع.
  - **دمج الأضرار البيئية والمناخية في عمليات تقصي الحقائق وحفظ الأدلة في مجال حقوق الإنسان:** ينبغي على الجهات الفاعلة الوطنية والدولية التي تقوم بمهام تقصي الحقائق، التحقيق في الأدلة المتعلقة بالأضرار البيئية وحفظها، لاستخدامها في عمليات العدالة الانتقالية المستقبلية.
  - **تسهيل تبادل المعرفة مع الدول الأخرى:** تنظيم ورش عمل تمكن الجهات المعنية اليمنية من التعلم من الجهود المبذولة بشأن العدالة البيئية في مرحلة ما بعد الصراع في الدول الأخرى، مما يضمن استفادة خارطة الطريق من الخبرات الدولية المتنوعة.
- **إلى الحكومة اليمنية:**
  - **الالتزام بالعدالة الانتقالية الخضراء:** الالتزام علناً بدعم تطوير وتنفيذ العدالة الانتقالية الخضراء في اليمن.
  - **التعاون مع المجتمع المدني:** إنشاء آليات للتواصل والتفاعل بين المجتمع المدني اليمني والمتخصصين البيئيين وممثلي الحكومة، من أجل تصميم وتنفيذ خطة العدالة الانتقالية الخضراء في اليمن.
  - **توجيه دعوات إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة:** توجيه دعوات إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بـ أ) الحق في الحصول على بيئة صحية، ب) تغير المناخ، ج) الحقيقة والعدالة وجبر الضرر، لإجراء زيارات قطرية إلى اليمن، ودعم اليمن في خلق عدالة انتقالية خضراء فعالة، بشكل يتماشى مع حقوق الإنسان الدولية.

- **تعزيز المشاركة مع المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان:** التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لدعم تطوير معايير وممارسات العدالة الانتقالية والعدالة البيئية والمناخية وحقوق الإنسان.
- **دعم جهود التوثيق وتقصي الحقائق:** قيادة المبادرات لضمان التوثيق المنظم للتأثيرات البيئية من خلال اللجان الاستشارية المحلية، مما يعزز التعاون بين الهيئات الوطنية والمجتمعات المتضررة.
- **تشجيع المشاورات الشاملة والمشاركة العامة:** إجراء مشاورات عامة في المناطق المتضررة، وجمع المدخلات بشأن الأضرار البيئية والحلول المقترحة، وإنشاء آليات تقديم الملاحظات، لضمان دمج رؤى المجتمع بشكل فعال في الخطط الوطنية.

- **إلى الجهات المانحة:**

- **تمويل العدالة الانتقالية الخضراء:** توفير التمويل لدعم تطوير وتنفيذ خارطة طريق العدالة الانتقالية الخضراء في اليمن، وتطوير نماذج تمويل تسمح للمنظمات اليمنية بالوصول إلى الموارد وتخصيصها بشكل تكيفي، وخاصة فيما يتعلق بالتقييمات البيئية السريعة وتوثيق التدهور.
- **تسهيل الشراكات:** التعاون مع المنظمات غير الحكومية اليمنية والحكومة، لضمان توفير قنوات مبسطة وشفافة للجهات المانحة الدولية للتواصل مع الجهات الفاعلة المحلية في اليمن.
- **دعم المؤسسات الأكاديمية:** الشراكة مع مؤسسات البحث العلمي وتمويلها (على سبيل المثال، الجامعات في تعز، وعدن، والحديدة، وحضرموت، والمهرة) لتعزيز البحث في مجال العدالة الانتقالية الخضراء والمخاوف البيئية في اليمن، وتوجيه الأموال لإشراك الشباب في البحث من خلال برامج بناء القدرات، وتعزيز جيل جديد ماهر في مجال التوثيق البيئي.

- **إلى مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة:**

- **تعزيز ودمج العدالة الانتقالية الخضراء:** إعطاء الأولوية لإدراج الاعتبارات البيئية والمناخية في مفاوضات السلام وعمليات العدالة الانتقالية في اليمن، والدعوة إلى اعتماد مبادئ العدالة الانتقالية الخضراء التي تعالج الأضرار البيئية وتأثيرات تغير المناخ.
- **تعزيز مشاركة القانون الدولي وتسهيل المساعدة الفنية:** العمل مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وغيره من الهيئات الدولية المتخصصة، لتسهيل المساعدة الفنية لعملية العدالة الانتقالية في اليمن. يمكن لمكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة أن يلعب دوراً تنسيقياً، من خلال ربط الجهات المعنية اليمنية بالخبراء في العدالة البيئية الدولية والعدالة الانتقالية، لضمان أن تحتوي خارطة الطريق توصيات تناسب الداخل اليمني، وتكون قابلة للتنفيذ، وتتماشى مع المعايير العالمية.

يختص مركز سميث فاميلي لدراسات حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا، بتدريب الطلاب على المهارات القيادية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. ينخرط الطلاب في جهود مناصرة والدفاع عن العدالة الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وضحايا الانتهاكات.

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين الإنجليزية والعربية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير في السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

WWW.SANAACENTER.ORG